ترجمات سياسية

2/1995

ممزقة بين الأطلنطى والمتوسط :
أوروبا والشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

غسان سلامة

TORN BETWEEN THE ATLANTIC AND THE MEDITERRANEAN :
EUROPE AND THE MIDDLE EAST
IN THE POST - COLD WAR ERA

GHASSAN SALAME

مجلة ميدل ايست جورنال
مجلد ٤٨ عدد ٢
ربيع ١٩٩٤

MIDDLE EAST JOURNAL
VOL. 48 NO. 2
SPRING 1994

تقديم

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأ عدد كبير من مراكز الفكر فى الغرب فى إعادة النظر فى الاستراتيجيات والأفكار التى حكمت المواقف السياسية بعد الحرب العالمية الثانية. والبحث التالى أعده الدكتور غسان سلامة العربى اللبنانى الذى يشغل مواقع عدة فى فرنسا منها أنه استاذ العلوم السياسية فى جامعة السوربون كما أنه مستشار عدد من الفصليات الاستراتيجية.

والمقال يجمع بين القراءة التنظيرية الأيديولوجية والقراءة السياسية العملية للموقف «الأوروباوى» الحالى بعد أن صاغ الكاتب هذا التعبير لينبه إلى بروز تيار فكرى جديد فى أوروبا يعكس ما تحقق من درجات الوحدة الأوروبية بحيث لم تعد السياسات الأوروبية هى محصلة مواقف الدول الأوروبية كأفراد وإنما هى نتاج هذه المواقف «الثنائية» السابقة والقديمة والوضع الحالى الذى تتحرك فيه أوروبا.

وقد بدأ الكاتب بالاشارة إلى أن غياب الاتحاد السوفيتى قد طرح من الفور مشكلة العلاقة بين أوروبا [دولا وجماعة] والشرق الأوسط دولا وإقليما، حيث كان الموقف الأوروبى قبل ذلك هو الالتحاق بشكل عام بالموقف الأمريكى. وكانت مواقف دولها من الشرق الأوسط لاحقة بالموقف الأمريكى. أما الآن ومع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع القوة - وإن لم يكن بموقع القيادة - فإن الوضع الجديد فرض على المسئولين فى الحكومات الأوروبية تحديد مواقف بلادهم مما يجرى فى الشرق الأوسط. وقد ظهر ذلك واضحا - من وجهة نظره - فى حرب الخليج عندما انضمت الحكومات الأوروبية بمستويات مختلفة من الحماس إلى التحالف الذى قادته الولايات المتحدة ضد العراق، وابتلعت غضبها من استبعادها من عملية السلام وأخذت تسعى فى الوقت نفسه لتوسيع دائرة اتصالاتها بدول الشرق الأوسط.

ويرى الكاتب أن غموض تعبيرى أوروبا والشرق الأوسط يسهم فى تعقيد الرؤى الأوروبية فى مجال السياسة والاقتصاد أيضا. وأورد تعريفات مختلفة لأوروبا وحدودها كما أورد تعريفات مختلفة للشرق الأوسط ودوله. وقارن بين فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - من ناحية - عندما كانت هناك تعددية مختلفة ومتعارضة فى التوجهات القومية الأوروبية، وكان عدد من الحكومات الأوروبية أقرب إلى السياسات الأوروبية منها إلى آراء جيرانها المباشرين، مما يؤكد أن «الأوروباوية» القومية لم تكن خالية

من الاختلافات فى داخلها بل إن الصراعات فيما بينها كانت هى سبب الحربين العالميتين الأوليين، والمرحلة الحالية – من ناحية أخرى – التى يرى الكاتب أن البلدان الأوروبية تتردد خلالها فى ترك المنطقة كلها للولايات المتحدة وأنها بسبب المصالح الاقتصادية واعتبارات الرأى العام ترغب فى التوجه إلى الأمم المتحدة بدلا من الولايات المتحدة. ويعتقد الكاتب أن هناك اتجاهين داخل أوروبا أحدهما يرى المصلحة فى التعامل مع الشرق الأوسط من رؤية كونية وهؤلاء هم الزعماء المنخرطون فى الشؤون الخارجية، بينما التيار الآخر الذى أطلق عليه اسم «الإقليميين» هم أكثر حساسية لعلاقات بلادهم الثنائية ومصالحهم المباشرة، أى ان الأولين يفضلون الاقتراب من الشرق الأوسط من منظور دولى، والأخيرين يفضلون التعامل من منطلق ثنائى.

وكلا التيارين يميل عندما يتعلق الأمر بالصراع العربى الإسرائيلى إلى اتباع قاعدة «دعها للولايات المتحدة» ولكن الأمر يختلف حسب عضوية الترويكا الأوروبية عند التنفيذ والتحرك الدبلوماسى. فإن كانت رئاسة الترويكا هى لدولة كهولندا أكثر ميلا لإسرائيل فإن التحركات يتم تنسيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية مسبقا وذلك غير ما يجرى عندما تكون الرئاسة لإسبانيا مثلا.

والكاتب يورد عدة أسباب تقيد التحركات الأوروبية فى الشرق الأوسط وإن كانت تفرضها فى الوقت نفسه. منها تجنب الابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية وفى الوقت نفسه تجنب اثارة الحساسيات التاريخية تجاه المستعمِرين القدامى والخوف من امتداد المشكلات من جنوب المتوسط إلى شماله الذى يشكل جنوب أوروبا. ومع ذلك فإن المصالح الثنائية لهذه الدولة الأوروبية أو تلك تفرض أحيانا مواقف مغايرة للموقف الأمريكى.

ثم يشير الكاتب إلى التوجه الأمريكى نحو الباسيفيك وكيف أدى إلى تشجيع الأوروبيين كى يوجدوا موقفا موحدا خاصا بهم وكيف تقوى هذا الاتجاه حديثا بالتصديق على معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣ وتحول المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبى وتكليفه بالمسئولية الأمنية للقارة.

ويرصد الكاتب تغير موقف القوى الشعبية (غير الحكومية) تجاه ما يحدث فى الشرق الأوسط. وكيف تحول مثقفون أوروبيون يساريون إلى النظر للولايات المتحدة بطريقة أفضل مما سبق وعدم تمكنهم من التكيف مع السياسات المحلية المعادية للغرب أيضا، مما أدى إلى تحول الكثير من

المجموعات الشعبية إلى ما يسمى الآن المنظمات غير الحكومية، ذات الطابع عبر الدولى، أى الكونى، وتحولهم من التوجهات الانسانية إلى توجهات أكثر سياسية.

ثم يتعرض الكاتب إلى الجزع الأوروبى تجاه الاحياء الإسلامى ويقول ان «الاسلاموية» كانت طوال الخمسة عشر عاما الماضية مقولة محورية لدى كل من الحكومة والرأى العام. ويشرح كيف آل الموقف من الحركات الإسلامية إلى ما هو عليه، وعبر عنه ظهور خطاب عنصرى ضد الهجرة والمهاجرين يدعو المواطنين المسلمين فى أوروبا إلى تطوير نوع من الإسلام أكثر انفتاحا وعلماوية.

فى ظل هذا التحول والاضطراب يعرض مفكرون كثيرون النموذج اليابانى عند اقتراح العلاقات التجارية مع الشرق الأوسط، حيث يقدموا التجارة على ما عداها من عوامل وهو ما اتبعته دول أوروبية عديدة مؤخرا وبخاصة ايطاليا وألمانيا. وفى هذا المجال ناقش العلاقة بين «الاتحاد الأوروبى» والمجموعة المغاربية، وبيّن أنه على الرغم من الاعلان عن أطر عامة للجانبين فإن الممارسة لاتزال تعتمد على العلاقات الثنائية. وما يجرى تجاه المغرب يجرى أيضا تجاه الخليج وإن كان بدرجة أضعف كثيرا نظرا لحاجة أوروبا إلى النفط وإلى النفوذ الأمريكى القوى هناك.

ويختم الكاتب دراسته متسائلا عما إذا كان المستقبل سيشهد إعادة بناء النفوذ الأوروبى فى الشرق الأوسط بشكل يختلف عن الماضى بحيث تقل المنافسة فيما بين الدول الأوروبية وتزيد درجة التعاون أم أن تقرير ذلك يجرى خارج نطاق الشرق الأوسط وأوروبا.

ترجمات سياسية

يناير ١٩٩٥

ممزقة بين الأطلنطى والمتوسط :

أوروبا والشرق الأوسط فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

غسان سلامة

تبحث أوروبا عن مدخل جديد إلى الشرق الأوسط. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والسياسات الأوروبية فى الشرق الأوسط ممزقة بين جوار القارة الجغرافى والاعتياد التاريخى والروابط التجارية المتميزة مع الشرق الأوسط من جهة، وعلاقتها الأيديولوجية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى. وقد كانت «الأطلنطية» تعنى استعدادا للاعتراف بالوضع المتفوق للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والتكيف معه. وكان الخط الأكثر استقلالية والرغبة فى تحدى التفوق الأمريكى بصفة عامة سمة مميزة للقوميين التقليديين أكثر من المتمسكين الجدد بالأوروبية. كانت السياسة العربية للجنرال شارل دى جول ملحقا طبيعيا لقراره بالانسحاب من الفرع العسكرى لمنظمة حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٦٦. وكانت مبادرات البترول الجسورة لإنريكو ماتى من الشركة الوطنية الايطالية اندرو كاربورى تهدف إلى تحدى سيطرة الشركات الأمريكية على سوق بترول الشرق الأوسط. وكان الخط الموالى عامة للعرب الذى تبديه اليونان فى الأساس وسيلة لإظهار الاستقلال عن واشنطن التى اعتبرتها اثينا دائما منحازة للغاية نحو تركيا. وهكذا كان تطوير خط أوروبى محدد نحو الشرق الأوسط هو النتيجة لرؤية عالمية أرادت من خلالها بعض الحكومات الأوروبية التعبير عن استقلالها عن الولايات المتحدة وإلى حد ما عدم ارتياحها لقيود تقسيمة الشرق والغرب وتحالفات الحرب الباردة.

ومع اختفاء تقسيمة الاستقطاب أصبح رد الفعل الطبيعى فى أوروبا مؤيدا لمحاولات الدول تأكيد استقلالها. على سبيل المثال، انضمت الحكومات الأوروبية - بمستويات مختلفة من الحماس - إلى التحالف الذى قادته الولايات المتحدة ضد العراق عام ١٩٩٠ وأعربت عن دعمها لإعادة تنشيط عملية السلام العربى الإسرائيلى التى هندستها الولايات المتحدة، وابتلعت غضبها الناجم من حرمانها من أكبر الأنصبة التجارية فى الخليج فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد طبّعت اليونان واسبانيا - التى كان ملكها خوان كارلوس أول ملك أوروبى يزور إسرائيل فى نوفمبر ١٩٩٣ - والفاتيكان علاقاتها مع إسرائيل. وعلامات التجاهل السلبى متعددة. ففى فرنسا - البلد الذى مضى أبعد من غيره فى التأكيد على دور مستقل فى شؤون الشرق الأوسط - كتب وزير الخارجية السابق رولان دوما - الاشتراكى -

ناعيا السياسة العربية لبلاده واصفا إياها «بالوهم المرح»، ولم يذكر رئيس الوزراء ادوار بلادور «اليميني الممثل للديجوليين الجدد من أجل الجمهورية» الشرق الأوسط فى اعلان السياسة العامة لوزارته الذى ألقاه أمام البرلمان على مدى ساعتين. وتستقبل الأحداث السياسية الحرجة فى الجزائر ومصر ولبنان باهتمام أقل من السابق. وقد توجهت المساعدات جزئيا إلى مصارف أخرى خاصة النصف الشرقى المحرر من أوروبا. وتبدو المصلحة العامة فى الشرق الأوسط محدودة عندما لا تكون القضايا المطروحة ذات أصداء محلية واضحة.

أما بعد هذه التعديلات الاقليمية للتغيير الكونى فلم تتشكل حتى الآن رؤية جديدة أوسع لمنهج أوروبا نحو الشرق الأوسط. مفاهيميا، هناك بالتأكيد عدم ارتياح أساسى بشأن مجرد تحديد تعريفى «أوروبا» و«الشرق الأوسط» فى هذه العلاقة. ولا يمكن مساعدة أوروبا فى التعامل مع تعددية التعريفات الا بقرار تعسفى. فإذا كان المحيط الأطلنطى هو الحد الغربى لأوروبا فإن تحديد حدها الشرقى هو إلى حد ما مهمة مستحيلة. هل العضوية فى الاتحاد الأوروبى هى مؤشر حاسم؟ هل يوافق أحد رالف دارندورف فى قوله ان «البيت الأوروبى ينتهى حيث يبدأ الاتحاد السوفيتى أو ما يخلفه»؟[1] أو هل يجب على المرء أن يستعير من دى جول رؤيته لأوروبا وقد تمددت من «الأطلنطى إلى الأورال»؟ لقد كانت مهمة تعريف الشرق الأوسط واحدة من أكثر الألغاز المربكة والمتكررة فى القرن العشرين. والآن وبعد اختفاء الاتحاد السوفيتى أصبحت التعريفات أكثر تعقيدا. وهناك الميل المزدوج لاعتبار وسط أوروبا جزءا مكملا لأوروبا ولإدخال جمهوريات آسيا الوسطى فى أى تصور للشرق الأوسط. وليس أى من هذين التعريفين فوق الخلاف، فلا يوجد تعريف برىء. هنا تكمن الاهتزازات العضوية فى أى نقاش حول العلاقات الأوروبية – الشرق أوسطية، وذلك عندما يطلب من المراقب تحديد وجود هذين الفاعلين واقناع نفسه بوجودهما ذاته وعلاقتهما التحليلية بالموضوع. ومن الممكن دائما عمل قضية حول عدم وجود واحد من هذين التعريفين.

والمفارقة أنه منذ عام ١٩٤٥ على الأقل فإن دخول تعريف ثالث هو «الولايات المتحدة» فى هذه المعادلة المهتزة جعل العلاقات الأوروبية الشرق أوسطية سياسيا ذات مغزى، وذات تكوين فكرى. ورغم أن التوجهات الأوروبية نحو الشرق الأوسط كانت دائما مختلفة عن توجهات شركائها فى الولايات المتحدة فقد كانت هناك تعددية فى التوجهات القومية الأوروبية مختلفة بعضها عن البعض بل ومتعارضة. وفى كثير من القضايا فإن عددا من الحكومات الأوروبية كانت أقرب إلى السياسات

الأمريكية منها إلى آراء جيرانها المباشرين. لذا فإن التعددية كانت هى روح «الأوروباوية» وهذا موجود فى قلب القومية الأوروبية القوية التى تبلغ من العمر قرونا، وفى تصورات الشرق أوسطيين للقارة.

ان العرب والايرانيين والأتراك لم يقتنعوا بعد بأن «فرنسا» و«بريطانيا» أو «ألمانيا» وهى تصنيفات ألفوها فى قرون عديدة ماضية أصبحوا أقل ارتباطا. الأوروبيون أيضا فى حاجة لإقناع أنفسهم والعالم بأن كونهم أوروبيين يقوض بالتأكيد هوياتهم السياسية الاعتبارية. ومن نافلة القول أن أيا من هاتين الحقيقتين ونظرة الآخرين لهما - وبخاصة الشرق أوسطيين - يجعل هذه الملاحظات الأولية مجرد تدريب بحثى.

ومن المنظور التاريخى يمكن اعتبار الحاضر مجرد استثناء. فالتاريخ منذ عصر الحملات الصليبية مفعم بتقارب أوروبى شديد مع الشرق الأوسط، وهو تقارب يحتمل أن يتجدد فى المستقبل. وقد لاحظت إلين ليبسون عن حق أن «أوروبا لها، ومن المحتمل أن يستمر لها، وجود سياسى واقتصادى وثقافى أكثر دواما وتماسكا فى المنطقة من وجود الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة»(٢). ونتيجة لذلك يوجد شعور واسع الانتشار بالاحباط فى هذه المرحلة التى تفتقر فيها أوروبا على نحو واضح للنفوذ الذى تمتعت به لقرون طويلة، والذى من المرجح جدا أن تستعيده فى المستقبل غير البعيد. ويضاعف نقص النفوذ هذا الشعور بأن الشرق الأوسط قد يشكل تهديدا على الأمن الأوروبى، خاصة مع انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية التى تجعل أوروبا فى مرماها وليس الولايات المتحدة(٣).

إن اوروبيين كثيرين يظنون أن انغماس الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط هو إلى حد ما عامل مؤقت حركته واردات النفط، والنزاع العربى الإسرائيلى، واحتواء الاتحاد السوفيتى. لم يعد الاتحاد السوفيتى يهدد المصالح الأمريكية، وعلى الرغم من أن نفط الخليج لا يمكن تعويضه إلا بالكاد من مصادر أخرى للطاقة فإن الاعتماد الأوروبى عليه هو أكبر بكثير من اعتماد الولايات المتحدة. ويبدو ممكنا أيضا أن يتم حل النزاع العربى الإسرائيلى ربما فى مستقبل ليس بالبعيد. لكل هذه الأسباب من الممكن تخيل تراجع منظم فى انخراط الولايات المتحدة فى شؤون الشرق الأوسط بنهاية هذه «المرحلة الانتقالية» التى كانت السيادة الأوروبية فيها فى الشرق الأوسط تواجه تحديات بالتأكيد، بل غطى عليها وحل محلها النفوذ الأمريكى.

الأمم المتحدة بدلا من الولايات المتحدة

ولأن البلدان الأوروبية تدرك حساسيتها تجاه قضايا الشرق الأوسط ونفوذها المحدود فى التأثير على الحوادث هناك، فإنها تتردد فى ترك المنطقة كلها للولايات المتحدة. فالمصالح الاقتصادية الأوروبية المهمة فى المنطقة والاعتماد على صادرات الغاز والنفط الشرق أوسطى واعتبارات الرأى العام، تجعل من الصعب على أى زعيم أوروبى أن يسلك سلوكا سلبيا على الرغم من أن الدول الأصغر – مثل بلاد البينيلوكس الثلاث – أكثر استعدادا لعمل ذلك من فرنسا أو بريطانيا بالطبع، فالأخيران كان لهما – على الأقل حتى أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ – سيطرة على مواقع استعمارية فى هذا الجزء من العالم ولم يتخليا أبدا عن رغبتهما فى استعادة دورهما السابق.

هناك توجه عام يجعل الأمم المتحدة إطارا مستساغا يمكن لأوروبا من خلاله أن تقترب من الشرق الأوسط. إذ يمثل أوروبا الغربية فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عضوان دائمان وهو أكثر من اللازم. وفى الجمعية العامة يمكن للدول الأوروبية الاعتماد على تأييد كثير من مستعمراتها السابقة فى العالم الثالث خاصة البلدان الافريقية. وبالتبعية – عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط – فقد أسست القارة الأوروبية مواقفها على ضوء قرارات مجلس الأمن وفضلت العمل من خلال هيئات الأمم المتحدة. وقد ساعد هذا الاعتماد على الأمم المتحدة فى ايجاد مسافة ما بينها وبين واشنطن، ووفر قاعدة مشتركة لتنوع واسع من التوجهات الوطنية. (وينظر إلى انتخاب سكرتير عام فرانكفونى متمثلا فى شخص بطرس بطرس غالى على أنه رصيد اضافى، على الأقل فى فرنسا).

وتتوزع السياسات الأوروبية فى التعامل مع الشرق الأوسط بين الكونية والاقليمية. والكونيون هم زعماء منخرطون فى الشؤون الخارجية وهم حساسون لوضع بلادهم فى العالم، بينما الاقليميون أكثر حساسية لعلاقات بلادهم الثنائية. ومن ثم، يميل الكونيون للاقتراب من الشرق الأوسط من منظور دولى. واتضح ذلك على نحو واضح أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١ عندما تركت فرنسا وبريطانيا تحالفهما مع الولايات المتحدة يتفوق بوضوح على روابطهما الخاصة مع العراق والكويت. وكانا حريصين على عدم ارسال الانطباع عبر الأطلنطى بأنهما شريكان لا يعتمد عليهما وقت الحاجة. وخوفا على مكانتهما فى العالم (ووضعهما فى مواجهة ألمانيا الموحدة والناهضة) جعلت لندن وإلى حد أقل باريس من نفسيهما

صدى – عندما لم يكونا محرضين – لحزم الولايات المتحدة فى التعامل مع التحدى العراقى[٤]. وعنت «الكونية» جهدا غربيا مشتركا لمعاقبة المعتدى.

على الجانب الآخر، عمد قوميون من مشارب مختلفة إلى استخدام الاقليمية كمبرر لمعارضتهم للتحالف مع المواقف الأمريكية حتى عندما كانوا غير مبالين أو معادين للعراق. كان ذلك واضحا فى فرنسا خاصة، حيث انضمت الحكومة سريعا إلى التحالف المعادى للعراق، بينما اجتمع زعماء مختلفون مثل جون بيير شوفنمان (اشتراكى) وجون مارى لوبان (قومى يمينى متطرف) وجورج ميشيل (شيوعى) على معارضة التحالف على أساس الادعاء بوجود وجهات نظر فرنسية (ومصالح) خاصة فى الشرق الأوسط.

فى دول أخرى، وبالأخص فى ألمانيا وايطاليا، تجذرت المعارضة للتحالف على اتجاه سلمى شعبى لاتزال له حيوية، أكثر منها على أساس توجه خاص نحو الشرق الأوسط. كان لهاتين الدولتين مدخل تجارى دائم نحو الشرق الأوسط. وعندما نشبت الأزمة كان واضحا أن الرأى العام أقل حماسا تجاه المشاركة العسكرية (التى كانت محرمة دستوريا بالنسبة لألمانيا حتى ذلك الوقت). وحدثت بضع مظاهرات ضد الحرب، وكان شائعا رؤية سلاميين ايطاليين يعظون حول معارضتهم للحرب فى مراكز المدن الايطالية. وأظهرت الاستطلاعات ان عددا كبيرا من الإسبان نظروا الى هجوم التحالف على العراق باعتباره «حربا غير عادلة». كان عدد من منتقدى التحالف بالفعل سلاميين قدماء ممن أمضوا أغلب سنواتهم الماضية معارضين لانتشار الصواريخ الأمريكية فى أوروبا أو داعين للحياد فى صراع الشرق والغرب، وعارضوا فى الأساس مشاركة بلادهم فى التحالف على أساس مشاعر العداء لأمريكا التى تعود فى بعض الحالات إلى عهد فيتنام. لم يكونوا من الداعين إلى رؤية خاصة للعلاقات الأوروبية العربية، بل على النقيض من ذلك، انقلبوا إلى كونيين.

وقد تمثلت المعارضة لظاهرة «دعها للولايات المتحدة» أيضا فى ردود الأفعال الأوروبية لبدء عملية السلام العربى – الإسرائيلى فى مدريد عام ١٩٩١. فى ذلك الوقت كانت هولندا التى تميل إلى موالاة الولايات امتحدة، ترأس المجموعة الأوروبية (التى هى الآن الاتحاد الأوروبى) وتلك حقيقة جعلت من السهل على المجموعة أن ترضى لنفسها بوضع المراقب فى محادثات السلام وبخطبة تأييد فى مدريد.

لم يكن كل الأوروبيين سعداء بهذا الدور المحدود بينما كان الاتحاد السوفيتى المتفكك بالفعل يحصل على الوضع الأكثر اشتهاء ألا وهو وضع الراعى وكان المصريون ممثلين بوفد كامل العضوية. كان وضع أوروبا المقيد فى مؤتمر مدريد مثيرا لذكريات الكثير من المسئولين الأوروبيين عن عملية كامب ديفيد التى ادارتها الولايات المتحدة وحدها عامى ٧٨ - ١٩٧٩. وأعرب بعض الأوروبيين عن تشكك كبير حيال بناء محادثات السلام الجديدة، وأشاروا بوضوح إلى عزمهم على توسيع دور الأوروبيين. وكان معنى ذلك - ضمن مبادرات أخرى - تقاربا نشطا بين إسرائيل وعدة دول أوروبية، وبشكل غير مباشر، موقفا أشد حدة تجاه الفلسطينيين المتهمين بسلوك عنفى سابق (تجسد عندما حاول جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الحصول على علاج طبى فى إحدى مستشفيات باريس فى فبراير ١٩٩٢).

ومنذ أن أصبحت محادثات السلام الثنائية تدار عن طريق واشنطن بمفردها، حاول الأوروبيون اتباعها عبر الترويكا التداولية، بينما دبروا لأنفسهم دورا أكثر تحديدا فى المفاوضات المتعددة الأطراف، خاصة فيما يتعلق بلجنة التعاون الاقتصادى واللاجئين. ونجحوا جزئيا، رغم استمرار الشعور السائد فى القارة بأن أوروبا لم تعطَ - بمفهومها - نصيب مرضٍ فى العملية، لا فى المحادثات الثنائية ولا فى لجنة الحد من التسلح، بل كان يطلب منها المساهمة بنصيب أساسى من التكلفة المطلوبة المحتملة فى ختام العملية لإعادة بناء المنطقة وتطويرها.

هذا الوضع هو صرخة بعيدة من عهد حددت فيه أوروبا تماما المسافة بينها وبين الولايات المتحدة بتطوير مدخل أكثر توازنا نحو الصراع العربى - الإسرائيلى. ورغم عدم رغبة الاتحاد الأوروبى فى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية «كممثل شرعى وحيد للفلسطينيين» فإنه أدرك تدريجيا بدءا من عام ١٩٧٣ أن الولايات المتحدة كانت فى تحالف وثيق مع المواقف الإسرائيلية. وأدى هذا الادراك إلى اعلان فينيسيا عام ١٩٨٠ ثم إلى «صيغة دبلن» التى كان الفلسطينيون سيمثلون فيها داخل وفد عربى مشترك من أجل الحوار الأوروبى - العربى. وبينما كان رئيس المنظمة ياسر عرفات لايزال مستبعدا من الدبلوماسية الأمريكية فقد زار عدة عواصم أوروبية من بينها باريس عام ١٩٨٩. وحرمت نهاية الحرب الباردة، بإنهائها للمواجهة بين القوتين العظميين فى الشرق الأوسط، الأوروبيين من فرصة ايجاد مدخل ثالث بين الانحياز إلى أحد الجانبين. انضمت روسيا إلى العملية - «اللعبة الوحيدة فى المدينة» -

ولم يكن فى امكان أوروبا سوى الاختيار بين شرّين : قبول دور أصغر فى محادثات السلام، أو تركها للولايات المتحدة كما حدث فى مفاوضات كامب ديفيد. وانتهت أوروبا بحماس نوعا ما إلى دعم عملية مدريد مراهنة على دور متنامٍ مع تفتح العملية نفسها(٥).

نتج من اتفاق ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مزيج من ردود الأفعال الأوروبية، وأثبت الاتفاق صحة الافتراض الأوروبى الأساسى القاضى بأنه لا يمكن احراز تقدم فى المفاوضات بدون اعتراف متبادل مسبق من كلا الجانبين المتحاربين. كانوا سعداء لأن النرويجيين تمكنوا من النجاح من حيث أظهر الأمريكيون عدم قدرة على دفع المفاوضات قُدما. ولاحظ الأوروبيون أيضا، رغم سعادتهم الأكيدة لأن قيادة الولايات المتحدة لعملية السلام اثبتت عدم كفاءتها، أن الحكومة الأمريكية كانت فى موقف يسمح لها بالتكيف مع هذا الاختراق وترجمته إلى مكسب خاص بها. وأدى اتفاق أوسلو وتردد أمريكا الدبلوماسى فى السنة الأولى من إدارة كلينتون - بالاضافة إلى الجهود الدبلوماسية الاسرائيلية النشطة ودعوات العرب لمشاركة أوروبية - بالحكومات الأوروبية غير الراضية عن كونها المساهم المالى الأكبر فى عملية التسوية إلى السعى وراء دور سياسى أكبر فى العملية.

تميز العقد الماضى أيضا بنمو التدخل العسكرى الأمريكى فى الشرق الأوسط، وهو تطور صاحب الحرب الباردة وربما أسرع بإنهائها. كانت واشنطن لأسباب عديدة غير راغبة تقليديا فى التدخل فى الشرق الأوسط. واتجهت الولايات المتحدة إلى تجنب التدخل العسكرى المباشر باستثناء ذهابها إلى ساحل لبنان عام ١٩٥٨. (ورغم وجود نذر نووية أثناء حرب ١٩٦٧ و١٩٧٣ العربية الإسرائيلية فقد كان لذلك علاقة بالتدخل السوفيتى المحتمل أكثر من كونه رد فعل للتطورات فى الشرق الأوسط ذاته)، شهد العقد الماضى محاولة إنقاذ الرهائن الأمريكية فى ايران عام ١٩٨٠، والدعم النشط لجماعات المجاهدين فى أفغانستان خلال الثمانينات، وقصف أهداف موالية لسورية فى لبنان عام ١٩٨٣ من جانب البحرية الأمريكية المشاركة فى قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات، والقصف الجوى على ليبيا فى ابريل ١٩٨٦ الذى كاد يقتل العقيد معمر القذافى، وهجمات ابريل ١٩٨٨ ضد منشآت بحرية ايرانية فى الخليج. وعلى رأس القائمة انتشار القوات الأمريكية ضد العراق فى المعركة من أجل الكويت. وكان آخر تحركات جورج بوش كرئيس للولايات المتحدة هو نشر نحو ٢١ ألف جندى من مشاة

البحرية فى الصومال عام ١٩٩٢.

وقد أيد الأوروبيون بحسم مبدأ عدم التدخل مادامت لا توجد هناك تدخلات عسكرية أمريكية فى الشرق الأوسط مبدين قلقا من وجود الخبراء السوفيت العسكريين فى المنطقة أقل كثيرا من القلق الناجم من وجود نظرائهم الأمريكيين. فى الثمانينات كانت أوروبا تتعرض للحرج تقريبا مع كل استعراض أمريكى للقوة. مثلا، أبدى الايطاليون بوضوح عدم سعادتهم من جراء تكتيكات الذراع الأمريكية القوية أثناء حادثة أكيلى لاورو عام ١٩٨٥ برفضهم الجهود الداعمة من القوات الأمريكية المتمركزة فى ايطاليا للقبض على الخاطفين الفلسطينيين. وفى عام ١٩٨٦ رفضت الحكومة الفرنسية منح الطائرات العسكرية الأمريكية حق الطيران فوق أجواء فرنسا فى طريقها للاعتداء على ليبيا. وكانت اليونان أيضا أبعد ما تكون عن الانضمام برضاء إلى الحملة الأمريكية المضادة للارهاب. وبدأ توجه أوروبا يتغير مع نهاية الحرب الباردة عندما انضمت إلى كل من التحالف ضد العراق والعمليات فى الصومال، بينما ظلت معارضة بصفة عامة لاستخدام القوة فى يوجوسلافيا السابقة حتى حادثة قصف سوق سراييفو فى فبراير ١٩٩٤ التى لقى فيها أكثر من ستين شخصا مصرعهم. فى معظم الحالات كانت أوروبا توضع أمام الخيارين المعتادين: الانضمام لمبادرة أمريكية أو أن تنحى جانبا. ولم يعد باستطاعة الحكومات الأوروبية غير القادرة على التحرك باستقلال فى الشرق الأوسط – وهو ما تقدر عليه بعض البلدان الافريقية[٦] – الاعتماد على قطب سوفيتى موازن لكى تظهر وضعا محوريا خاصا بها.

وتجرى حاليا اعادة النظر فى التحالف الأوروبى مع السياسة الأمريكية الذى ميز المرحلة التى تلت الحرب الباردة من الفور. وأدت مساهمة المانيا فى عملية الأمم المتحدة بالصومال التى اعتقد ذات مرة انها بداية دور عسكرى ألمانى جديد فى العالم[٧] إلى مشاعر متضاربة، عندما ظهر أن القيادة الأمريكية على الجبهة الصومالية كانت غير متسقة. وفزع السياسيون الألمان الذين أيدوا العملية عندما علموا عبر الاذاعة بالانسحاب الأمريكى المقرر من الصومال عام ١٩٩٤. وفى فرنسا تبدى الحكومة اليمينية المنتخبة عام ١٩٩٣ اهتماما أقل كثيرا بالحملات العسكرية للأمم المتحدة بعد سنوات كانت خلالها باريس هى المساهم الرئيسى فى قوات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. وتتساءل فرنسا

أيضا عن جدوى العقوبات المفروضة على العراق لغزوه الكويت والحكمة منها. ورغم أنه لا يوجد مسئول فرنسى واحد دعا صراحة لرفع هذه العقوبات فإن هناك بعض الضغوط من شركات وصناعات البترول للنظر فى هذا الاحتمال. (لهذا صدى الآن فى الدبلوماسية الفرنسية كما ظهر فى اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى مارس ١٩٩٤ لتجديد العقوبات على العراق، حيث طالب اقتراح فرنسى صدقت عليه روسيا والصين بالأخذ فى الاعتبار السلوك الايجابى للسلطات العراقية فى موضوعات حظر السلاح)، وسمح لطارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقى بدخول فرنسا فى خريف ١٩٩٣ رسميا «للعلاج الطبى». وأجرى موظفون عراقيون رفيعو المستوى فى وزارتى البترول والشؤون الخارجية محادثات رسمية فى باريس فى يوليو ١٩٩٣ وفبراير ١٩٩٤. ولأسباب تجارية وسياسية لا تشعر الحكومات الغربية الأوروبية بحساسية تجاه الدعوات المصرية والروسية والتركية لإعادة النظر فى الوضع المقيد جدا المفروض على العراق وليبيا.

ورغم ذلك فمن الملاحظ وجود تغيير بطىء. واذا كانت الحكومات الأوروبية قد تحالفت فى المرحلة التالية مباشرة للحرب الباردة مع القيادة الأمريكية حول قضايا شرق أوسطية، فإن الاشارات المتضاربة من واشنطن فى العام الماضى: الجدل الحاد حول الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات)، والتوترات حول القضية البوسنية، والدعوات الأمريكية لإعادة توجيه الولايات المتحدة نحو الباسيفيك كانت مشجعة للأوروبيين كى يوجدوا موقفا موحدا خاصا بهم. وقد تقوى هذا الاتجاه حديثا بالتصديق على معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣ وتحويل المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبى، وتكليف الاتحاد الأوروبى الغربى WEU بمسئولية الحاجات الأمنية للقارة. وينوى الاتحاد الأوروبى الغربى بناء على اعلان بطرسبورج فى يونيو ١٩٩٢ المساهمة فى انشاء إطار أمنى أوروبى يمكنها عن طريقه تطوير دور عملياتى (ممكن فى مناطق من الشرق الأوسط وشمال إفريقية)من أجل ارسال بعثات انسانية واجلاء الرعايا الأوروبيين فى البلدان التى تتهدد فيها حياتهم، وعمليات حفظ وتدعيم السلام أيضا(٨). وبالنسبة للاتحاد الأوروبى تعزز معاهدة ماستريخت الهياكل من أجل مشاورات دائمة حول الشؤون الخارجية ولتشكيل أساس «لسياسة عامة». ورغم أن حكم الأغلبية مازال غير مقبول بعد من جانب الدول الأعضاء – خاصة بريطانيا – فيما يتعلق بالأمور الدبلوماسية فقد تمكن الأوروبيون من ايجاد موقف مشترك حول قضايا شمال إفريقية فى قمة لشبونة عام ١٩٩٢(٩).

القومية والإنسانية

غالبا ما اتبعت الرؤية الأوروبية التقليدية للشرق الأوسط خطا طبقيا. ومالت المؤسسات السياسية الأوروبية إلى أن تصبح نمطية إلى حد ما تجاه هذه المنطقة من امتدادها الاستعمارى السابق، بينما مال الرأى العام إلى رؤية الشرق الأوسط بمزيج من الاعجاب والخوف. وجعلت نهاية الحرب الباردة المؤسَّسيين أقل خيالية بينما بدا الرأى العام كأنه يتبع طريقين متناقضين. وفى بلدان عديدة ظهرت اتجاهات القومية الجديدة والعصبية مع خطاب واضح مضاد للهجرة وبصفة عامة مضاد للمسلمين. من ناحية أخرى ينخرط آلاف من شباب الأوروبيين فى أنشطة الاغاثة لمنظمات غير حكومية فى أجزاء واسعة وفقيرة من الشرق الأوسط. وقومية اليوم الجديدة والمذهب الانسانى ليسا حديثين فحسب ولكنهما فعليا يميلان لتعزيز كل منهما الآخر. فكلاهما - مثلا - قائم على فكرة أن العالم الثالث الحالى - خاصة العالم الإسلامى - يصبح أكثر تهديدا لرفاهية المجتمعات الأوروبية إن لم يكن لهوياتها الوطنية. ولدفع هذا التهديد يريد القوميون الجدد إغلاق الحدود وربما إعادة ملايين العمال المهاجرين الذين يسكنون أوروبا الآن إلى بلادهم الأصلية. وعلى النقيض يرى الانسانيون أن العلاج يكمن فى الوصول إلى تلك الشعوب ومساعدتهم على تحسين حياتهم فى بلدانهم.

والعاملان المحوريان اللذان يفسران هذا الانشقاق هما البطالة الواسعة النطاق وتآكل الايديولوجيات اليسارية. فقد بلغت البطالة معدلات عالية : ٢٢٪ فى اسبانيا وأكثر من ١٢٪ فى بلغاريا وفرنسا وايطاليا، وهى تسوء فى بلدان أخرى. كان المتوسط الأوروبى عام ١٩٩٣ أعلى من ١٠٪. ورغم أنه دائما ما يذكر أن المواطنين نادرا ما يهرعون إلى شغل وظائف دنيا إذا - وحينما - تركها العمال المهاجرون، فقد ظلت الشعبوية المتعصبة عربة قوية للتعبئة الديماجوجية تحت هذه الظروف. وقد أكدت الجبهة الوطنية اليمينية بزعامة جون مارى لوبان أن لها قبولا فى فرنسا بحصولها على ١٣٪ من أصوات الناخبين فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣. وفى ايطاليا كان ظهور الرابطات الشمالية عدائيا للعمال الأجانب تماما مثل عدائهم تجاه تقديم الدعم الكبير لجنوبهم الأقل تقدما. ومن جانبها سجلت الحركة الاشتراكية الايطالية الفاشية قبولا تحسد عليه فى الانتخابات المحلية لنوفمبر ١٩٩٣. وأدى عدم الرضاء عن الوحدة فى ألمانيا إلى اتجاه عشرات الآلاف من الشباب إلى هجمات النازيين

الجدد العنصرية ضد اللاجئين السياسيين. وفى كل البلدان الأوروبية كان ضحايا هؤلاء القوميين الجدد يسجلون باسم بلدانهم الشرق أوسطية الأصلية مثل العرب والأكراد أو الأتراك رغم أن ظاهرة مماثلة قد سجلت أيضا ضد مهاجرين من الكتلة الشرقية السابقة. ويعنى هذا الانبعاث الجديد للنمطية القديمة بالضرورة أن أى منحى أوروبى نحو الشرق الأوسط يبدأ من الداخل كمزيج مربك وغير محدد ومتناقض أحيانا من ردود الأفعال لضغوط محلية ومبادرات سياسية خارجية.

لقد أنهى تآكل الأيديولوجيات اليسارية نمط الستينات من التضامن الأيديولوجى مع العالم الثالث. ولا يوجد أوروبيون مستعدون أو راغبون الآن فى اظهار دعمهم بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطنية الجزائرية أو بالتدريب عسكريا فى معسكرات فلسطينية. فالتضامن يتم التعبير عنه الآن فى مفردات انسانية أكثر منها دبلوماسية أو عقائدية. ومع ذلك شهد العقد الماضى ازدهار عشرات من المنظمات غير الحكومية العاملة فى الشرق الأوسط مع اهتمام أقل فأقل بقضايا الشعوب التى كانوا يساعدونها. كانت أفغانستان حدا فاصلا: فقد أدت بكثير من مثقفى أوروبا اليساريين سابقا إلى البدء فى النظر إلى الولايات المتحدة بطريقة أفضل كثيرا، وأدت بآخرين إلى التعبير عن رفضهم للشيوعية وسخائهم نحو العالم الثالث بمساعدة المجاهدين الأفغان. غير ان دعاة الانسانية أولئك لم يستطيعوا التكيف مع السياسات الأفغانية المعقدة ناهيك عن العصبية المناوئة للغرب داخل صفوف المجاهدين. وما بقى من هذه التجربة المريرة هو الاصرار على حماية مهام الاغاثة وحقوق الإنسان واغتراب عميق عن السياسات الشرق أوسطية المعقدة. على سبيل المثال، شكل الأطباء الفرنسيون الذين بدءوا كأطباء بلا حدود منظمة غير حكومية لها فروع فى أغلب دول الاتحاد الأوروبى وانخرط فيها آلاف من الموظفين والمتطوعين الأوروبيين فى أنحاء العالم. وتطور المجموعة رؤية عالمية لنفسها هى «اللاحدودية» المعادية للعنصرية بحزم داخليا والناقدة لديكتاتورية العالم الثالث خارجيا والتى تحظى بشعبية كبيرة بين شباب الأوروبيين(١٠).

وقد اتخذ هذا المذهب الانسانى منحى أكثر سياسية مؤخرا. فالإنسانية ليست ببساطة قضية منظمة غير حكومية - رغم أن أكثر المنظمات غير الحكومية تبقى بفضل الدعم العام، خاصة من الاتحاد الأوروبى - ولكنها أصبحت شأنا من شؤون الدولة. حدث هذا التغيير فى أعقاب حرب الخليج

عام ١٩٩١، وتجسد فى الدعم المقدم لأكراد العراق فى ربيع ١٩٩١. وقد جعل رئيس الوزراء جون ميجور دعم الأكراد أحد بنود حملته التشريعية بينما انشأ الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران حقيبة وزارية كاملة للتحرك الانسانى عبر العالم. وعين لهذا المنصب برنار كوتشنر المؤسس لاثنتين من منظمات الاغاثة غير الحكومية. وسرعان ما أصبح كوتشنر العضو الأكثر شعبية فى مجلس الوزراء. واكتسب مصداقية لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨٨ بشأن حماية أكراد العراق ولكثير من البيانات الصادرة عن الجمعية العامة. ومع ذلك تم اضفاء نزعة وطنية على الانسانية بل ونزعة عسكرية بنشر الفرق العسكرية لمهام انسانية فى عشرات المواقع بجنوب العراق. وأدى هذا التدخل من الدولة بكثير من الأوروبيين – بأعداد مدهشة للغاية – إلى تأييد استخدام القوة لأغراض انسانية. وأظهر استطلاع نشر فى ابريل ١٩٩٣ بصحيفة لاكروا أن معدل التأييد لهذه السياسات بين الفرنسيين بلغ ٧٦٪(١١).

ورغم أن هذا التغيير فى المنحى الانسانى شعبى للغاية فى الشاطئ الشمالى من البحر المتوسط فقد نظر اليه بعداء متزايد على الشاطئ الجنوبى. وكانت أغلب البعثات الانسانية العسكرية الجديدة تتعلق باحدى المناطق الإسلامية، البوسنة، وإريتريا والمنطقة الكردية، والصومال، بالاضافة إلى القوقاز طبعا. وبينما ترفض ايران والسودان وحكومات أخرى كثيرة مبدأ حق التدخل الجديد فى حد ذاته فإن آخرين مثل العراق وتركيا اضطروا لقبوله. وفى الوقت نفسه أصاب الحكومات الموالية للغرب الحرج من الاعتراف بهذا الحق الغربى أساسا فى التدخل فى المناطق الملاصقة لهم. كانت دول الشرق الأوسط على استعداد للاعتراف بنقص التأييد الذى كانت هذه «الحملة» الانسانية المقدسة تواجهه فى روسيا والولايات المتحدة والعداء الصينى الذى اثارته أيضا. وشعرت بالارتياح وهى ترى أنه بحلول عام ١٩٩٣ صاحب السجل المفزع لمذهب «الجهاد» السياسى الانسانى فى يوجوسلافيا السابقة وأماكن أخرى، كان هذا المذهب قد تقلص. وظهر التقلص بواسطة مجلس الوزراء الفرنسى بوجه خاص رغم انه ظل شعبيا تماما لدى الرأى العام.

ويختلف هذا النمط من الاتجاهات الأوروبية بصفة جوهرية عن التوحد الكامل فى الستينات مع سياسات العالم الثالث (والاستغراق فيها). والأجيال الجديدة من الأوروبيين هى حقل أكثر فطنة وأعلى

صوتا فى نقدهم لهذه الشعوب التى يساعدونها، وهم على أية حال أكثر عزوفا عن التوحد مع زعماء العالم الثالث أو تأييد العالم ثالثية عموما. وهكذا يحتفظون بمسافة واضحة ويدعمون احساسا عميقا بالغربة بين جانبى المتوسط. وأوروبا هى أوروبا - بالنسبة للشباب الأوروبى - والشرق الأوسط هو منطقة أجنبية يتطوعون للعمل فيها تماشيا مع مثالياتهم لا مع أمراء الحرب. وترغب الحكومات - التى تجسد هذا الاعجاب الشعبى بالتحرك الانسانى - فى تحول المصداقية إلى أنفسها. ولهذه الأسباب فقد انتقلت الأنشطة الطوعية أساسا إلى السياسات التى تهدف جزئيا إلى القضاء على عجز الحكومات الأوروبية عن ايجاد سياسة واضحة حول الشرق الأوسط لتنفيذها والتأثير على سير الأحداث فى هذا الجزء من العالم.

وهكذا كان مذهب «انسانية» الدولة ذريعة لسياسة عاجزة وأحيانا غير موجودة تجاه الشرق الأوسط. وقد اكتشفت الحكومات الأوروبية مؤخرا - بينما كانت تهنئ نفسها على رعايتها لحقوق الانسان والانتخابات الحرة ودفاعها عن الأقليات المهددة - انها أصبحت سجينة خطابها هى : كان السياسيون الأوروبيون عامة عازفين عن ادانة الانقلاب الجزائرى فى ١٩٩٢ الذى حرم إسلاميى ذلك البلد من نصرهم الانتخابى، وخففت الحكومات دعمها لقضية الأكراد عندما بدا أن تركيا قد يهتز استقرارها بفعل الانفصال الكردى، وأصبح كثير من الأوروبيين أكثر رضاء عن ملك المغرب الحسن الثانى رغم سجله المثير للجدل فى مجال حقوق الانسان وقمعه لحركة الصحراء(١٢).

عانى مذهب «الانسانية» أيضا من نقص الحماس المماثل على الجانب الآخر من الأطلنطى حيث لا يعد الاختلاف بين التدخل العسكرى الكلاسيكى والتدخل الانسانى متميزا. وهذا التوجه المختلف ينبثق من المعارضة الشرسة من المنظمات الأمريكية الشمالية غير الحكومية لتدخل حكوماتهم فى مجال نشاطهم. وساهمت كل هذه العوامل فى التلاشى التدريجى لمذهب «الانسانية» كبديل صريح لنقص النفوذ السياسى.

آراء الإسلاموية

تقوى الاحساس الواسع الانتشار بالانفصال العضوى بين أوروبا والشرق الأوسط نتيجة الجزع الأوروبى - حينما لم يكن عداء واضحا - تجاه الإحياء الإسلامى. وقد كانت «الاسلاموية» مقولة محورية

طوال الأعوام الخمسة عشر الماضية لدى كل من الحكومة والرأى العام. ورغم أن الآراء الأوروبية شاركت بعض آراء الحكومة الأمريكية تجاه الظاهرة[١٣] إلا أنها تميل ككل لأن تصبح أكثر ارتعابا وتظهر فهما أقل كثيرا لأسلمة المجال السياسى.

هناك أربعة عوامل تجعل رد الفعل الأوروبى على الإسلاموية يختلف عن مثيله على الجانب الآخر من الأطلنطى. الأول هو الفكرة المتسلطة بأن الاسلاموية ستؤثر فى النهاية على السياسات المحلية بفضل وجود ملايين المسلمين فى أوروبا. ولم تصل هذه الفكرة إلى الولايات المتحدة حتى حادثة تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى فبراير ١٩٩٣، ولكنها حية فى كل مكان بأوروبا. والمهاجرون - حتى عندما يحصلون على اقامة دائمة أو وضع المواطنة فى أوروبا - يظلون حساسين تجاه ما يتعلق ببلادهم الأصلية. وهذا ملحوظ على نحو خاص عندما لا يكون للمهاجرين فرصة عملية للحصول على الجنسية فى البلاد التى يقيمون بها، كما هو الحال فى ألمانيا وبدرجة أقل فى بريطانيا. والحركات الإسلامية نشطة فى ألمانيا بين العمالة الوافدة من الأتراك والأكراد. وتحاول الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدون نجاح يذكر أن تكسب قلوب الجزائريين المقيمين فى فرنسا. وقد صبغ موضوع سلمان رشدى ردود أفعال معظم المسلمين فى بريطانيا.

وبالنسبة لأوروبيين كثيرين، تبدأ الإسلاموية من الداخل، ومن ثم التعديل التدريجى بعد اعوام من التردد للمؤسسات السياسية نحو الرأى العام المعادى بوضوح للإسلاموية الذى تحركه المجموعات القومية[١٤]. ولقد تحول خطاب الأحزاب السياسية القوية الذى توجه فى البداية نحو أولئك الذين يثيرون قضية الهجرة بنشاط، تحول ببطء إلى ما يُشبه خطاب خصومهم فى أقصى اليمين. ففى ألمانيا - على سبيل المثال - عدّل تحالف الديمقراطيين المسيحيين والمسيحيين الاشتراكيين الذى يتعامل بحسم مع النازيين الجدد - تشريعا بشأن اللاجئين تعديلا حادا. ووصل التيار الفرنسى الرئيسى إلى انكار «رائحة» المهاجرين والدعوة إلى اعادة انشاء مراكز التفتيش على بطاقات الهوية فى الشارع. وقد جعلت الحكومة اليمينية فى فرنسا عمليات تطويق إسلاميى شمال إفريقية ممارسة روتينية، ويبدو فى الغالب أن وزارة الداخلية فيما يتعلق بشؤون شمال إفريقية لديها تأثير أكبر كثيرا من وزارة الخارجية.

وبشكل أكثر تحديدا فيما يتعلق بالإسلام، شجع الأوروبيون مواطنيهم المسلمين على أن يطوروا

نوعا من الاسلام أكثر انفتاحا وعلمانية. فى فبراير ١٩٩٣، وللمرة الأولى، رفضت الحكومة الاشتراكية الفرنسية منح تأشيرات لنحو ثلاثين إماما مصريا وجزائريا كانوا - فى الماضى - يأتون كل عام للوعظ فى المساجد الفرنسية خلال شهر رمضان. وبذلت الحكومة محاولة ناجحة جزئيا لاستعادة مسجد باريس من سيطرة الحكومة الجزائرية ووضعه فى أيدى مسلمين محليين. والنظرة العامة هى أن التعامل مع المسلمين الأوروبيين أسهل عندما لا يكونون تحت تأثير إسلامىّ أجنبى وأنه من الضرورى التفرقة بين المشاكل المحلية المفروضة على الحكومات العلمانية بسبب الإسلام والإحياء الإسلامى فى العالم كشأن خارجى. وفى خريف ١٩٩٣ سجلت السياسة المتشددة ضد أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى فرنسا نهاية أى مهادنة مع الافكار الإسلامية لدى السكان المسلمين فى فرنسا. وترجم هذا عمليا إلى سياسة جديدة داعمة بشكل أكثر انفتاحا للنظام الحالى فى الجزائر وهى سياسة شارك فيها جزئيا فحسب شركاء فرنسا فى الاتحاد الأوروبى ثم أعيد النظر فيها فيما بعد عن طريق الحكومة الفرنسية نفسها.

والعامل الثانى فى رد الفعل الأوروبى تجاه الاسلاموية هو تكرار أعمال الارهاب المرتبطة بشكل ضمنى بالحركات الإسلامية سواء فى أوروبا أو ضد الأوروبيين المسافرين فى بلدان إسلامية. وقد مر الأمريكيون بتجربة هذه الظاهرة فى أثناء أزمة الرهائن فى ايران ثم بعدها حينما اختطف الرهائن الأمريكيون فى بيروت. ورغم ذلك فإن إحساس الأوروبيين بالتعرض للأخطار أوسع انتشارا. وبالفعل بدا لفترة كما لو أن الارهاب والاسلاموية صنوان، وبالنسبة للرأى العام - المستثار نتيجة التغطية المتكررة فى وسائل الاعلام للموجة الإسلامية - فإن الظاهرتين لاتزالان متطابقتين. غير ان الحكومات تعرف أفضل: جاءت مأساة يوجوسلافيا لإنقاذها عندما ظهر أن الشرير فى الدراما البوسنية لم يكن المسلمون بالتأكيد. فالأزمة البوسنية - وبدرجة أقل الهندوسية المتعصبة فى شبه الجزيرة الهندية- ساعدت كثيرا فى اعادة تقييم أفكار ساذجة منقولة عبر وسائل الاعلام لها علاقة إلى حد ما بالربط العضوى بين الإسلام والعنف. وتذكر عدد كبير من الناس أن المسلمين لم يغتالوا لا الأرشيدوق النمساوى ولا الكسندر يوجوسلافيا. والنتيجة هى خوف من الإسلام أقل من الخوف الواسع الانتشار من العنف فى الجوار الأوروبى القريب.

العامل الثالث الذى يحدد ردود الأفعال الأوروبية على الإسلاموية هو الخوف من موجات جديدة من المهاجرين الفارين من اقامة حكومات إسلامية فى الشرق الأوسط. وهذا الخوف قائم على أساس موجات «الايرانيين البيض» الذين تركوا بلدهم عقب تولى آية الله روح الله الخمينى للسلطة عام ١٩٧٩، واللبنانيين الذين فروا من الصراع الأهلى فى بلدهم فى السبعينات والثمانينات . وفى أزمنة البطالة يخشى الأوروبيون من المعارضين للإسلاموية أو ضحاياها الذين يحاولون ايجاد ملجأ ووظائف فى أوروبا قدر خوفهم من الإسلاموية ذاتها(١٥). ومن ثم كان الاتجاه المتشدد نحو اللاجئين من البلقان وترجيح سياسات هجرة متشددة إذا استولت جبهة الانقاذ الاسلامية على السلطة فى الجزائر. وفى فرنسا، كانت أول مبادرة تشريعية لحكومة بالادور فى مايو ١٩٩٣ هى تبنى تشريع أكثر تقييدا لا يستطيع أحد طبقا له الحصول على المواطنة الفرنسية بدون طلبها. وقد رفضت الأغلبية اليمينية الكاسحة التصويت على الاقتراح قبل تقديم تعديلات مقيدة اضافية مما صعب على الأفارقة الشماليين المقيمين فى فرنسا أن يصبحوا فرنسيين.

أخيرا، والأكثر أهمية، تبدو الثقافة السياسية فى معظم البلدان الأوروبية أقل قدرة أو رغبة من مثيلتها فى الولايات المتحدة على تقبل السياسات الدينية. ويصور مجرد ارتداء الفتيات المسلمات لغطاء للرأس فى مدرسة عامة على أنه تهديد للقيم العلمانية الجمهورية. فى مايو ١٩٩٣ لم يتردد وزير الداخلية فى تعيين مؤلف ثار حوله الجدل كمستشار للهجرة كان قد تجرأ وسأل عن قدرة الإسلام على التنافس مع المؤسسات الفرنسية ومع الديمقراطية. وهناك عدم تساهل متزايد مع أى شىء يمزج الدين بالسياسة. وتصور ورطة المسلمين فى مزج ايمانهم بسياسات علمانية على أنه أمر سيتعين عليه فى النهائية أن يتغير لكى يتمكنوا من الاندماج التام مع بلادهم الجديدة(١٦).

ويتضمن العامل الرابع نظرة الأوروبيين لأنفسهم. فبعيدا عن الإسلام والاسلاموية تحديدا فإن مكانة الدين والمشاعر الجماعية فى المجتمعات الأوروبية هى التى تعانى الضعف. وهنا تختلف المناهج تماما من دولة لأخرى. فى فرنسا كانت «الجمهورية» تعنى استبعادا ضمنيا للدين عن المجال السياسى. وفى بلدان أخرى مثل اسبانيا وايطاليا، احتوت الدولة الدين أكثر مما استبعدته. وفى ألمانيا يدفع المواطنون الضرائب لكنائسهم وليس لحكوماتهم فحسب. وفى هولندا يدار أغلب التعليم عن طريق الطوائف الدينية. ومع ذلك يبدو أن الاسلاموية قد تحدت الاجماع المحلى المماسس بين السياسة والدين الذى

لاحظه بأسى المسيحيون واليهود المارسون عندما أصبح وضع الاسلام فى هذه المجتمعات قضية يثور حولها الجدل علنا. وبصفة عامة كان الألمان والاسكندنافيون أكثر يسرا فى قبول إيمان آخرين فى مجالهم العام. غير ان الأوروبيين الجنوبيين شعروا بعدم قدرتهم على فعل ذلك بدون مناقشة علاقتهم الخاصة بالكنيسة الكاثوليكية المسيطرة. ويؤكد كل هذا شعورا واسع النطاق - رغم كونه ضمنيا بشكل عام - بأن الإسلام ناهيك عن الاسلاموية لا يمكن أن ينظر اليه، فى أوروبا على الأقل، كمجرد قضية سياسة خارجية.

جاذبية النموذج اليابانى

إن فكرة العلاقة الخاصة بالشرق الأوسط أقل شيوعا واستقرارا بين الشباب الأوروبى منها بين العجائز. وعلى النقيض من ذلك لا يتردد صغار الدبلوماسيين فى مقارنة نجاحات اليابان التجارية فى الشرق الأوسط بإصرار حكوماتهم التقليدى على الروابط الثقافية والدبلوماسية الكلاسيكية. وقد اكتسبت التجارة التى لم تغب أبدا أرضا جديدة مؤخرا، فى شمال أوروبا أولا ثم فى جنوب أوروبا أيضا. ودولة تلو أخرى، كان النموذج العام هو أن كل قوة استعمارية سابقة لها نصيب لا يشاركها فيه أحد من تجارة مستعمراتها السابقة. كانت هذه حالة فرنسا فى المغرب، وايطاليا فى ليبيا، وبريطانيا فى عُمان والسودان. وحظيت اليابان بالثقة عن طريق غياب العلاقة العسكرية والحياد السياسى ونقص الروابط الخاصة التاريخية مع أى من بلدان الشرق الأوسط. وساهمت كل العوامل فى تدشين علاقات تجارية ممتازة هناك(١٧).

كان أفضل المدافعين عن التجارة الأوروبية فى الشرق الأوسط هو هانز - ديتريش جينشر فى أثناء عمله الطويل كوزير لخارجية ألمانيا. واصل جينشر - الذى لم يكن مثقلا باعتبارات سياسية أو تقييد ذاتى على نقل التكنولوجيا - سياسة تجارية شجاعة مقتطعا نصيب الأسد من الواردات الشرق أوسطية لبلاده فى كل من تركيا واليونان، والأكثر اثارة - فى ايران والعراق. وقعت المانيا اتفاقا اقتصاديا وتكنولوجيا مع العراق عام ١٩٨١ بعد أن نشبت الحرب بين تلك الدولة وايران. وتم توقيع اتفاقات أخرى مع ايران وليبيا وسورية بينما كانت تلك البلاد أهدافا لمقاطعة غربية تقودها أمريكا. وقد صنفت الشركات الصناعية الألمانية باعتبارها المصدر الرئيسى للبرامج العسكرية (وأحيانا أسلحة

كيماوية) فى كثير من البلدان الشرق أوسطية[١٨].

اتبعت ايطاليا خطا مماثلا. فعلى مدى أغلب الأعوام الأربعين الماضية كان الصناعيون الايطاليون أكثر اهتماما بالشرق الأوسط من المؤسسة السياسية لبلادهم. وقد تميز الاستعمار الايطالى بعدد قليل من المستوطنات مما جعل تصفية الاستعمار أسهل. غير ان ايطاليا التى تخشى الاتهامات بالانتكاس إلى الفاشية والتى لم يسمح لها بالانضمام إلى الأمم المتحدة حتى عام ١٩٥٥، سجلت نقطة بسعيها وراء أى محاولة لبناء منحى سياسى مستقل إلى الشرق الأوسط. وكانت أى «سياسة متوسطية» ستذكر بأحلام موسولينى الاستعمارية بالبحر المغلق. وبعد عام ١٩٧٣ اتخذت عدة خطوات (خاصة من جانب رئيس الوزراء ألدو مورو) لوضع شكل سياسى، لكن هذه المحاولات أجريت أيضا لمنافسة الدول الأوروبية الأخرى وتسهيل التطرق الايطالى إلى الأسواق الشرق أوسطية المنتعشة فى ذلك الوقت.

وبينما كان الساسة الايطاليون عازفين عن تطوير سياسة عليا كان رجال الصناعة الايطاليون نشطاء للغاية. وكانت مبادرات البترول الجريئة لإنريكو ماتى هى الأكثر بروزا: مثل توقيع عقود طويلة المدى لشراء البترول بأعلى من سعر السوق من المنتجين، مع مصر أولا ثم مع ايران وليبيا والجزائر. وأعقب موته عام ١٩٦٢ سياسة بترولية حذرة كما لو كان عزوف المؤسسة السياسية عن تحدى المصالح الأمريكية قد امتد إلى القطاع البترولى. غير ان ايطاليا نجحت فى تنويع مصادر طاقتها داخل المنطقة، وفى زيادة نصيبها من واردات الشرق الأوسط زيادة مفاجئة أساسا بفضل مهارات تسويق المشروعات الصغيرة لكنها لم تنجح فى جذب الاستثمارات من الدول المنتجة للبترول. سياسيا ارتبطت ايطاليا بدور فى اخراج اعلان فينيسيا عام ١٩٨٠ (الذى تم تبنيه فى أثناء رئاسة ايطاليا للجماعة الأوروبية) وفى اتخاذ خط مستقل فى أثناء أزمة الرهائن فى طهران وأزمة أكيلى لاورو. وكان الاسهام الأساسى للحكومة الايطالية هو عدم الإصغاء لأى ضغوط أمريكية لعدم تشجيع الأعمال التجارية مع من يسمون بالمتشددين العرب.

ويشعر التكنوقراط فى بروكسل بيسر كبير مع منهج «التجارة والمعونة». وفى السنوات الخمس التالية سيعرض الاتحاد الأوروبى ٥,٥ مليار إيكو أوروبى لمساعدة الدول العربية المحتاجة وهو ما يمثل ٢٢٪ من حجم المساعدات الأوروبية[١٩]. وكانت مصر المستفيد الأول من السخاء الأوروبى فى السنوات

القليلة الماضية تليها تركيا، والمغرب، والجزائر، وتونس. ولم يؤثر تحرر أوروبا الشرقية على أحجام المعونة هذه بشكل جوهرى: فبين عامى ١٩٨٥ و١٩٩١، انفقت كتلة الدول الأوروبية ١٠,٧ مليار دولار على المعونة العامة لأوروبا الشرقية (مع استبعاد الاتحاد السوفيتى السابق) مقارنة بـ ٩,٢ مليار دولار لتركياوالمغرب(٢٠).

وفيما يتعلق بالتجارة كانت أوروبا الشرقية والشرق الأوسط (بما فيه تركيا) متساويين : نحو ٤٪ من التجارة الاضافية للاتحاد الأوروبى. وفيما يتعلق بالاستثمارات، أثر تحرير أوروبا الشرقية سلبيا على الشركاء الشرق أوسطيين فى الاتحاد الأوروبى. واستثمر الأوروبيون الغربيون ٥,٦ مليار دولار خلال عامى ٩١ - ١٩٩٢ فى أوروبا الشرقية مقارنة بـ ٣,٧ مليار فى تركيا والمغرب(٢١) . وهذا التفاوت ناجم عن عناصر عدة من بينها حقيقة أن العمالة فى أوروبا الشرقية مازالت أرخص نسبيا عما هى عليه فى معظم البلدان الشرق أوسطية، فعلى سبيل المثال، قدر الاتحاد الأوروبى أن متوسط الدخل الشهرى للعامل ذى الياقة الزرقاء كان فى رومانيا ٧٦ دولارا وفى بلغاريا ١١٠ دولارات وفى بولندا ٢٠٨ دولارات، وبالمقارنة فإن متوسط الأجر الشهرى بلغ ١٣٥ دولارا فى المغرب و٢١٠ فى تركيا و٢٦٤ فى تونس(٢٢).

وقد آمن الاتحاد الأوروبى الذى ابتدع منحى اقتصاديا كلاسيكيا جديدا بمآثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية، على الأقل منذ عام ١٩٧٢، عندما تم تبنى السياسة المتوسطية الكونية. وهذه السياسة على نقيض اتفاقيتى لومى - ١ ولومى - ٢ مع إفريقية لم ينتج منها اتفاق جماعى وانما منهج للتعامل مع كل دولة على حدة. ولم يكن الفشل فى الاتفاق الاقليمى بسبب أوروبا بقدر ما كان بسبب التعقيدات والنزاعات فى الشرق الأوسط. كان الأوروبيون واعين بأن دخل التجزئة سوف يزيد الارتباط بدول البحر المتوسط المتعددة التى تسعى كل منها إلى صفقة أفضل حتى من جيرانها غير ان هذه الاتفاقات كانت متشابهة تماما: خفض التعرفة الجمركية على المنتجات الزراعية وإن كان ذلك (مع حدود موسمية وأنصبة). وروجعت التخفيضات عندما تم تبنى نظام أسعار الحد الأدنى للسياسة الزراعية المشتركة، مما جعل النظام عقبة حمائية قوية فى مواجهة المغرب. وقد طبقت لوائح الاعفاء الجمركى على المنتجات الصناعية فيما عدا منتجات البترول وأغلب المنسوجات. وطبقت محددات جديدة

لتجنب مجرد إعادة التعبئة فى منطقة الأجزاء المستوردة. وفيما بعد وضعت الحدود على الواردات من الملابس والشحن والحديد والألياف الصناعية وآلات الميكنة ومحركات السيارات. وبالنسبة للمنسوجات فرض الأوروبيون ضغوطا على كثير من الدول لتقييد صادراتها من جانب واحد.

وقد رضيت حكومات الشرق الأوسط عن أوضاعها التجارية مع أوروبا رغم انتقادها الحاد للتوسع المستمر لشروط مشابهة لتشمل دولا أخرى فى العالم لأن هذه العملية قضت تدريجيا على أوضاع الافضلية التى تمتعوا بها. غير ان القيود والضوابط على الصادرات وعلى نقل التكنولوجيا أيضا متعددة للغاية بحيث يصعب تجاهلها. والشعور الذى يصعب على الاتحاد الأوروبى أن يتخلص منه هو الحمائية الاختيارية. وتشير الخبرة السابقة إلى أن أية دولة من المعتمدة على الأسواق الأوروبية تنجح بكفاءة فى أن تصبح منافسا عرضة لأن يختفى من أمامها المدخل الذى يفترض أنه حر. وهذه الخبرة تكثف الشكوك حول السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى وآفاق التنمية التى تعتزم تقديمها.

وبدلا من تبديد هذه الشكوك أكدها الاتحاد الأوروبى بالسياسات التى تبناها تجاه القطن المصرى والغزل التركى والبرتقال المغربى والبتروكيماويات الخليجية. وأصبح اللوبى الحمائى مؤثرا تماما فى كل من بروكسل وستراسبورج، حيث مقر البرلمان الأوروبى. ونجح هذا اللوبى رغم إضعافه على مستوى الدول من خلال الاعتبارات السياسية الغالبة للحكومات الوطنية. وادراكا منهما للنفوذ المتزايد للبيروقراطيين فى السياسة التجارية قرر الأتراك والاسرائيليون تشكيل اللوبى الخاص بكل منهما فى بروكسل. بيد أن الحكومات العربية كانت أبطأ فى التكيف مع اللعبة «الأوروقراطية» الجديدة. ومع ذلك فقد طور العرب تدريجيا من المغرب إلى الخليج اهتماما حقيقيا فى سياسة بروكسل.

خليج الأحلام كلها

تسيطر التجارة، خاصة مع بلدان الخليج المنتجة للبترول، على علاقات أوروبا الاقتصادية مع الشرق الأوسط. ولسنوات عديدة تنافس الأوروبيون فى هذه المنطقة مع بعضهم البعض قدر تنافسهم مع الولايات المتحدة واليابان. وضمن كل منهم نصيبا فى هذه السوق المربحة فى العقد الممتد بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٢ ثم ضيق الانخفاض فى عائدات البترول السوق وجعل المنافسة أكثر حدة. بينما قوبلت الاستثمارات القادمة من الخليج وصادراته من البتروكيماويات بعداء من المنتجين الأوروبيين. وقد اخترط

الاتحاد الأوروبى الملم بالمصالح الخليجية الخاصة والفشل الذريع للحوار الأوروبى - العربى فى مفاوضات عالية التقنية مع دول مجلس التعاون الخليجى الست[٢٣] أيضا، وبدأت المفاوضات باتفاق لوكسمبورج فى يونيو ١٩٨٨، واستؤنفت على مستوى الوزراء والخبراء. وكلا الجانبين مدرك الكثير من العناصر الأساسية: أن ٩٠٪ من صادرات مجلس التعاون الخليجى للاتحاد الأوروبى تتكون من البترول الخام ومشتقاته، بينما يستورد الاتحاد وحده نحو ٣٠٪ من صادرات البترول العالمى[٢٤] . والأكثر أهمية أن صادرات الخليج سوف تزيد بالتأكيد فى السنوات القليلة المقبلة ربما على نحو مفاجئ، نتيجة نضوب الموارد غير الشرق أوسطية وتوفر الاحتياطيات الهائلة ونسبية التكلفة المنخفضة للإنتاج فى الخليج.

ولاتزال النظرة الأوروبية متباعدة تماما عن نظرة مجلس التعاون الخليجى حول كثير من القضايا. بالنسبة لحماية البيئة مثلا يشعر منتجو مجلس التعاون الخليجى بأن ضريبة الكربون/ الطاقة التى اقترحها الاتحاد الأوروبى باهظة جدا على البترول إذا ما قورن بالفحم. وتجادل دول المجلس بأنها تحصل فعليا على أقل من ٢٥٪ من السعر النهائى لكل برميل من البترول المباع إلى أوروبا. فشركة تريجيرى الايطالية تتلقى على سبيل المثال ٥٠ مليار ضرائب سنويا على استهلاك ١,٩ مليون برميل من البترول يوميا بينما تحصّل دولة الامارات العربية نحو ١٢ مليار عائدات عن الكمية نفسها. وعندما يكون سعر برميل البترول الخام للاتحاد الأوروبى ٢٠ دولارا يكون متوسط الضرائب المفروضة على الانتاج البترولى ٥٦٪[٢٥] . فى الوقت نفسه يعارض لوبى البتروكيماويات الأوروبى الصلب المكون من ٣٠ شركة توظف ٦٠٠ ألف شخص بشراسة اتفاقات التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجى ويمنع التصديق على اتفاق ثنائى بين الكيانين. ويدعو اللوبى لمفاوضات داخل اطار الجات رغم أن دول مجلس التعاون الخليجى لم تحضر هذه المحادثات. ويشير مسئولو المجلس أيضا إلى ندرة الاستثمارات الأوروبية فى صناعات الخليج.

ويعى الأوروبيون بعمق مدى ضعفهم فى مواجهة الخليج. فاعتمادهم الكبير على بترول الخليج، ونصيبهم الواسع من تجارة المنطقة أبعد من أن يتناسب مع نفوذهم السياسى أو قدرتهم العسكرية فى هذا الجزء الحساس من العالم. فهناك - أكثر من أى جزء آخر فى الشرق الأوسط - يجب على

الأوروبيين أن يتنافسوا مع التفوق الاستراتيجى للولايات المتحدة. والتعبيرات عن استقلالهم تقوم على قضايا محددة مثل محاولاتهم تطبيع علاقاتهم مع ايران أو عقود الأسلحة. وقد نتجت هذه العقود عن تحويل الكثير من عقود الأسلحة من الولايات المتحدة إلى الشركات الأوروبية بفضل تكتيكات الاعاقة الناجحة من اللوبى الموالى لإسرائيل فى الكونجرس الأمريكى. وجاء الفوز بالعقود الكبيرة الأخرى فى دول الخليج الصغرى نتيجة الاستياء من اليد السعودية الأمريكية الثقيلة خاصة فى عُمان ودولة الامارات. غير إن الأوروبيين - اجمالا - عمدوا إلى رؤية الخليج كسوق أكثر منه همًا استراتيجيا. وهم لا يفكرون - على الأقل منذ انسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١- ان فى قدرتهم أو أنه يجب عليهم تحدى التفوق الأمريكى هناك لوقت طويل. ومن الصحيح أيضا أن ممالك البترول الخليجية - بينما تصر على تنويع علاقاتها الدولية - تعتبر الولايات المتحدة بالفعل حاميها الرئيسى.

صراع الشمال إفريقى

أصبحت منطقة المغرب قضية ملحة لكونها أقرب إلى الجنوب الأوروبى. فهناك أربعة أو خمسة ملايين مقيم بفرنسا ودول البينيلوكس يأتون من المغرب[٢٦]. وثلث هؤلاء مواطنون. وقد هاجر مئات الآلاف من التونسيين والمغاربة الريفيين منذ عام ١٩٨٦ إلى ايطاليا وإسبانيا على التوالى، أكثرهم بطريقة غير مشروعة. وثلثا التجارة المغاربية سواء واردات أو صادرات تتم مع الاتحاد الأوروبى رغم أنها تقوم على اختلال خطير حيث لا تمثل التجارة مع منطقة المغرب سوى أقل من ٥٪ من كل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبى[٢٧]، ويمضى ملايين السائحين الأوروبيين إجازاتهم فى شمال إفريقية، ومازالت الاقتصادات المحلية تعتمد على تحويلات المغتربين فى أوروبا. واللغة الفرنسية هى اللغة الأساسية، وهناك اقبال على مشاهدة أغلب وسائل الاعلام الأوروبية فى الساحل الجنوبى من البحر المتوسط التى تضاعف من الشعور المختلط بالحرمان من غنى أوروبا والانبهار بنجاحها فى الوقت نفسه.

ورغم أن الدول المغاربية أعضاء فى اتحاد واحد هو اتحاد المغرب العربى فإنها لا تتعامل مع الاتحاد الأوروبى بصورة جماعية، والأوروبيون يستجيبون بالشكل نفسه. ولسنوات عدة، كانت الجزائر الدولة المهمة فى منطقة المغرب بفضل صادراتها من البترول والغاز وسياستها الخارجية النشطة للغاية.

والآن مع الدوامة المحلية فى الجزائر والعقوبات المفروضة على ليبيا أكدت المغرب نفسها باعتبارها المحاور الوحيد لأوروبا. وقاد ذلك الرباط لأن تحلم لفترة بالعضوية الكاملة فى الاتحاد الأوروبى وهو ما لم يدر للأوروبيين بخلد. ومع ذلك تلقت المغرب اهتماما باستقرارها و«الحكمة» الشهيرة لملكها. كما تلقت أولوية فى الانشاء المحتمل لمنطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبى ومنطقة المغرب مبدئيا. وسيتم توسيع منطقة التجارة الحرة لتضم الجزائر وتونس ولكن ليبيا وموريتانيا ستبقيان خارجها فى المستقبل المنظور. ويظل دخول أى دولة مغاربية فى اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى مثار جدل على المدى القصير لأن حكومات شمال إفريقية ستفقد رسوم التوريد العالية. ويمكن لدول شمال إفريقية الاستفادة فقط اذا ظلت منتجاتها أرخص كثيرا من مثيلاتها الأوروبية. ويفسر ذلك عزوف تونس عن التفاوض مقارنة بحماس الرباط.

ويختلف منهج التجزئة هذا اختلافا تاما عن آمال ما قبل ١٩٩٢ حيال صفقة أوروبية – مغاربية. وقد توصل الأوروبيون على غير ارادتهم إلى نتيجة هى أن منطقة المغرب لا تحرز تقدما فى محاولاتها التوصل لشكل من التوحيد المؤسسى. وقد استقبلت أوروبا التكامل المغربى بمزيج من الشك – نتيجة فشل التجارب السابقة – والتشجيع(٢٨). والأوروبيون الجنوبيون أكثر اهتماما بإقامة حوار. وقد تم تبنى فكرة حوار «٥+٤» أى الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس زائد فرنسا، وايطاليا، والبرتغال، واسبانيا، وسرعان ما اتسعت إلى صيغة ٥ + ٥ لكى تضم مالطا المتحمسة على الجانب الأوروبى. وفور تسوية مسألة انضمام مالطا، أعاقت عملية تفجير طائرة بان أمريكان فوق لوكربى باسكوتلندا عام ١٩٨٨ أية صفقة تضم ليبيا، ورفض الأوروبيون انضمام موريتانيا لأنها تمتعت من قبل بمعاملة تفضيلية كموقع على اتفاقيتى لومى.

والجهد الجماعى الحقيقى الوحيد الذى يحظى بفرصة التنفيذ الفورى هو خط الأنابيب الأوروبى – المغربى الذى سيزيد قدرات الجزائر التصديرية من الغاز بنسبة ٢٥ إلى ٣٠٪ عندما يكتمل عام ٢٠٠٠. وتهتم اسبانيا على نحو خاص باستكمال هذا المشروع الذى سيسمح لها بزيادة الاعتماد على الغاز بنسبة ٧ إلى ١٢٪ من احتياجاتها من الطاقة. ويفسر ذلك استعداد اسبانيا لعرض المساهمة الواسعة للتكاليف المقدرة بـ ٢,٥ مليار. وقد كانت فرنسا والبرتغال أقل تأييدا للمشروع(٢٩).

ووجهة النظر فى أوروبا هى أنه «لابد من فعل شىء ما» فى منطقة المغرب لدعم الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية ومن ثم اضعاف جاذبية أوروبا كبؤرة لموجات جديدة من الهجرة. وما يجب فعله لايزال سؤالا مفتوحا. وتوضح حالة منطقة المغرب لماذا كان من الصعب الوصول إلى إجماع سياسى. فحقيقة أن ثلث الصادرات المغربية إلى الاتحاد الأوروبى تتكون من منتجات زراعية أشعلت عداء البلدان الأوروبية الجنوبية تجاه المعاملة التفضيلية للمغرب(٣٠) . ومن ثم تشكل وضع أصبح فيه الأوروبيون الجنوبيون هم الأكثر حماسة فيما يتعلق بمساعدة دول المغرب والأكثر معارضة أيضا لعرض مزايا تجارية عليها، وهو تناقض ينبغى حله.

وينظر إلى منطقة المغرب كتهديد على نحو متزايد. والمخدرات المنتجة فى تلك المنطقة أو التى تمر عبرها مثال على ذلك. وقد جعل رجال القوارب ذوو الأصل الافريقى من طنجة بوابتهم للفردوس الأمريكى، رغم أن البحرية الاسبانية الآن أكثر فعالية فى مراقبة السواحل. وأدى الدعم الشعبى الواسع النطاق من الأفارقة الشماليين للعراق فى أثناء أزمة الخليج بالكثير من الأوروبيين لإعادة تقييم نظرتهم الكلاسيكية لدول المغرب كشىء مختلف جوهريا، أو على الأقل بعيد عن المشرق. وقد كانت ليبيا صداعا دائما، ولا يجرؤ قادة مغاربيون كثيرون أن يتغاضوا بدون تحفظ عن حصار الغرب للعقيد الطموح الذى يحكم ذلك البلد منذ ١٩٦٩ . وقد أضاف التجنيد الايرانى المزعوم لإسلاميين مغاربين إلى شعور الأوروبيين بالتهديد مثلما فعلت الأزمة الاقتصادية التى دفعت إلى الخارج آلافا من المغتربين الجدد كل شهر. وأدت كل هذه العوامل تدريجيا إلى فرض نظام تأشيرات الدخول فى أغلب الدول الأوروبية على المواطنين المغاربيين.

ويوجد على أطراف الشرق الأوسط أربعة أعضاء أفارقة من الجامعة العربية هم أطراف فى اتفاقات لومى : جيبوتى وموريتانيا والصومال والسودان. وهم يستفيدون مع ذلك من نظام التنازلات غير المتبادلة فى التجارة واتفاقات المساعدات بدون فوائد. غير ان هذه البلاد هى جزء من نظام يفسره الاتحاد الأوروبى بشكل عام على نحو متشدد ومن ثم فإن امتيازاتها لم تأتِ بالكثير. على سبيل المثال لم يتمكن السودان أبدا – رغم كونه من مصدرى البترول – من استخدام اتفاقيتى لومى لكى يزيد نصيبه من الواردات الأوروبية من القطن التى لا تعدو ٤٪ من السوق الأوروبية. واستخدمت موريتانيا

الاتفاقية لتصدير خام الحديد الذى يمثل أربعة أخماس مكاسبها من التصدير(٣١) . وبالنسبة لهذه الاقتصادات الفقيرة المحدودة كان أثر عدد من آليات لومى هامشيا، مثل ستابيكس (استقرار مكاسب التصدير فى ظل تأرجح أسعار السلع) ومينيكس (المقصود بها دعم الصادرات المعدنية التى حصل من أجلها الاتحاد الأوروبى على ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل التأميم). وقدمت المساعدات أيضا. طبقا لهذه البلدان، مؤكدة على الاكتفاء الذاتى من الغذاء، والمشروعات الصغيرة والتنمية الريفية.

خاتمة

ينظر الأوروبيون سلبيا إلى الشرق الأوسط أساسا كقضية أمنية تغيرت عبر السنين من موردى بترول إلى إرهاب والآن اسلاموية. وهى نظرة تولد موقفا سلبيا على الجانب الآخر من المتوسط. والشرق الأوسط من جانبه يتحدث لأوروبا بمصطلحات التنمية الاقتصادية، والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية، والمصروفات المالية وحرية الانتقال. لذا فشل الحوار الأوروبى العربى فشلا مطبقا رغم أن الأوروبيين اعترفوا رسميا عام ١٩٧٨ بأن أمن أوروبا مرتبط بأمن اقليم البحر المتوسط. والمشكلة هى تحديد الرابط. قد يجادل بعض الأوروبيين فى وجوده، ويميل آخرون لرؤية الرابط كقيد يجب تحجيمه بقدر المستطاع. ولايزال آخرون يعترفون بالرابط كحقيقة وكهدف للعمل بجد من أجل استقرار منطقة مضطربة يرتبط أمنها بأمنهم بلا فكاك.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تهميش تلك الفئة الثالثة من الأوروبيين. وبسبب القلق حيال هذه المنطقة أو بسبب الاهتمام الحقيقى بما يحدث فى مكان آخر فى العالم خاصة فى أوروبا الوسطى والشرقية، يصبح الأوروبيون أصحاب «الرؤية المتوسطية» أنواعا معرضة للخطر. والحق أن الأوروبيين مشغولون تماما بأنفسهم لدرجة أنهم غير قادرين على استنباط – ناهيكم عن المبادرة بشق – توجه جديد نحو الشرق الأوسط بينما تشغلهم أيضا اتفاقات سخنخن SCHENGEN التى تدعو إلى تحسين التعاون فى الأمور الأمنية، وبالقضايا الأكثر قربا وإلحاحا أيضا مثل إعادة توحيد ألمانيا وتوسيع الاتحاد الأوروبى ليضم أعضاء جددا من اسكندنافيا وأوروبا الوسطى (رغم أنهم ليسوا من اقليم البحر المتوسط)، ومآسى البلقان. وعندما يتعلق الأمر بهذه المنطقة تبدو الحكومات الأوروبية كأنها ترضى أنفسها باحتواء محدود للخسارة وادارة الأزمات وسياسات الدعم الروتينى للتجارة. وما لم

يتمكن الشرق الأوسط من إعادة فرض نفسه على الأجندة السياسية الأوروبية سيظل لفترة أخرى مقبلة أولوية متراجعة نسبيا.

وتكمن احدى المعضلات المفاهيمية وراء الامتعاض المستمر تجاه هذا الجزء المغلق والعجيب من العالم : اذ ينظر إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقية فى أوروبا بداية على أنهما قضيتان جيوستراتيجيتان أكثر من كونهما قضايا سياسية أو اقتصادية بينما المؤسسات الأوروبية أبعد عن أن تكون مسلحة ناهيك عن الاستعداد لابتكار مدخل استراتيجى. ومن ثم هناك تباين بين الدعوات لسياسة أوروبية وحقيقة أنه - رغم تحول المجموعة الأوروبية إلى «اتحاد» عام ١٩٩٣ - مازالت القضايا الاستراتيجية تعالج أساسا عن طريق الحكومات الوطنية. ولم تصل الحكومات الأوروبية إلى اجماع عام ومفصل حيال «موضوعات ساخنة» مثل مفهوم المواطنة ودور الناتو فى مواجهة دور الاتحاد الأوروبى الغربى الدفاعى والفيالق الأوروبية، أو الاحياء الإسلامى. ورغم أن التعاون السياسى يزداد روتينية وان التعاون فى القضايا الأمنية يتطور، ويتم تحويل سياسة المساعدات تدريجيا من العواصم الوطنية إلى بروكسل، فإن الأوروبيين مازال أمامهم طريق طويل قبل اقناع محاوريهم الشرق أوسطيين وحلفائهم الأمريكيين أيضا بأن أوروبا هى اتحاد بالفعل عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط.

تمر أوروبا بمرحلة انتقالية لا تساعد فى رسم أى نتيجة محددة عن دورها المستقبلى كوحدة جيوسياسية فى النظام العالمى. ان التناقض بين مسار حقيقى نحو انبثاق مؤسسات وسياسات موحدة، والفشل الأوروبى فى التصرف فى توقيت مناسب وبطريقة حاسمة حيال أزمة البلقان موجود ليذكرنا بأن «طموحهم للتصرف ككيان سياسى حول القضايا الأمنية لا تقابله سلطة وأدوات تتطلبها قوة سيادية حقيقية»(٣٢). ويسمح هذا الوضع للاتحاد الأوروبى بأن يكون أكثر فاعلية وأكثر تأثيرا فى أزمنة ومناطق السلام منه فى أوقات الصراع والنضال. ومعضلة الاتحاد الأوروبى الحالية فى الشرق الأوسط هى أنه بينما أوروبا تعى تماما دورها الخاص فى تشكيل ماضى هذا الجزء من العالم ومستقبله فقد أعاقها الدور الأمريكى الخاص على الساحة العربية - الاسرائيلية والتفوق الكاسح للاستراتيجية الأمريكية فى الخليج، والتحديات الجديدة التى يفرضها التشدد الإسلامى أيضا بنزاعات اقليمية عدة لم تسوَ بعد.

والآن وادارة كلينتون تحول انتباهها جزئيا – وإن كان بحسم – إلى الباسيفيك بينما الصراع العربى الإسرائيلى على طريق التسوية المحتملة، والإسلاموية السياسية – رغم أنها أكثر اثارة للقلق فى مصر والجزائر – تبدو أكثر قابلية للتحكم فى أماكن أخرى (بالنظر إلى الانتخابات الأخيرة فى باكستان والأردن والمغرب واليمن)، وبينما يصبح الاتحاد الأوروبى بالتدريج حقيقة واقعة – فإن هناك مجالا أوسع كثيرا للمناورة فيما يتعلق باعادة بناء النفوذ الأوروبى فى الشرق الأوسط. وحتى وقت قريب كان ذلك يعنى مستوى أعلى من المنافسة وقدرا أكثر تواضعا من التعاون. هل ستتأكد هذه المعادلة أم ستنعكس؟ وهل ستصبح الساحة الشرق أوسطية مثالا على تدشين الاتحاد الأوروبى كجسم دولى، أم أنها ستصبح ساحة للمتنافسين الأوروبيين؟ تعتمد الاجابات عن هذه الأسئلة الأساسية بوضوح على مستقبل البناء الأوروبى كله وهو أمر يجرى أبعد كثيرا من حدود الشرق الأوسط.

الهوامش

١ –رالف دارندورف، خواطر حول الثورة فى أوروبا، (لندن : شاتو، ١٩٩٠) ، ص ١٣.

٢ – إلين ليبسون، دور أوروبا فى الشرق الأوسط : العلاقات المتماسكة والفرص المتاحة، ميدل ايست جورنال، عدد ٤٤ رقم ١، شتاء ٩٠، ص ٧.

٣ – غالبا ما يعتبر سقوط صاروخين ليبيين [أخطأا هدفهما] على جزيرة ايطالية عام ١٩٨٦ مثالا لهذا الواقع. وفى اجابة عن الأسئلة فى الاذاعة الفرنسية فى أثناء حرب الخليج واجه الكاتب عشرات الأسئلة حول مدى الصواريخ العراقية. وأصبح الانتشار الصاروخى على نحو متزايد مسألة حساسة للغاية فى المؤسسات العسكرية الأوروبية كافة (ولدى البرلمانيين الأوروبيين أيضا). ولايزال على أوروبا أن تخفف من هذا القلق الجديد بتوجهاتها التجارية النشطة فى صناعة الأسلحة، وبالموقف الإسرائيلى المتسيد فى التكنولوجيا العسكرية غير التقليدية أيضا. كيف يمكن لأوروبا أن تمنع البلدان المسلحة من حيازة تكنولوجيا مشابهة بينما إسرائيل هى بالفعل الآن قوة نووية؟ كيف يمكن أن تضمن أن تظل الصواريخ الشرق أوسطية موجهة فقط نحو أهداف شرق أوسطية بينما يمكنها أن تصل إلى الشواطئ الأوروبية؟ إن تجديد معاهدة عدم الانتشار النووى المخطط له قبل عام ١٩٩٥ قد أثار بالفعل جدلا فى أوروبا : هل تدعو أوروبا لاجراءات عدوانية لمنع الانتشار مثل التدمير المنظم للترسانات غير التقليدية فى البلدان المعادية المحتملة أم لتطوير توجه وقائى دبلوماسى متعدد؟ وعلى جانبى الأطلنطى يعد منع الانتشار أولوية ولكن لم يظهر بعد أى اتفاق جماعى على الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك.

٤ – ظلت معدلات القبول الشعبى للحكومتين الفرنسية والبريطانية عالية فى أثناء أزمة الخليج. فى فرنسا استجاب ٧٥ إلى ٧٩٪ من المشاركين فى مسح شعبى لصالح موقف الحكومة ووصف أحد الوزراء، ميشيل فوازيل، الأمر على هذا النحو : «تريد فرنسا أن تصبح حاضرة فى مؤتمر يالطا لمرحلة ما بعد حرب الكويت الاقليمية»، لوموند ٩ فبراير ١٩٩١.

٥ – قد تكون هناك محاولات فى خريف ١٩٩٢، فى أوج حملة الرئاسة الأمريكية، لبدء مبادرة فرنسية أحادية خاصة بين سورية واسرائيل، وانتهت سريعا.

٦ – لاتزال فرنسا على وجه خاص نشطة عسكريا فى إفريقية شبه الصحراوية بدون معارضة صوتية من الولايات المتحدة وأحيانا بدعم منها. ومازال عشرة آلاف جندى فرنسى منتشرين فى إفريقية بينما هناك ١٥ ألفا جاهزين للتدخل السريع من قواعد جنوب فرنسا. هل هذا تقسيم ضمنى للعمل بين باريس وواشنطن؟ لقد اثير هذا السؤال علنا عندما أرسل مشاة البحرية الأمريكية إلى الصومال ذلك البلد الذى يقع وسط الشرق الأوسط وإفريقية السوداء. انظر أيضا «الجندرمة المفضلة لإفريقية» الإيكونوميست، ٢٧ فبراير، ١٩٩٣.

٧ – فى ألمانيا، رفضت المحكمة الدستورية منع استخدام القوات الألمانية لدواعى طبية وانسانية ولوظائف النقل خارج مواقع الناتو. انظر «الألمان يكررون دورهم الدولى الجديد»، ليبراسيون، ٢٢ نوفمبر، ١٩٩٣. ومسألة استخدام القوات

الألمانية بالخارج أبعد ما تكون عن التسوية رغم أن احتمال نشرها تحت علم الأمم المتحدة بعيدا عن مناطق أوروبا الوسطى حيث كانت ألمانيا دولة توسعية نشطة، هو أمر أكثر قبولا. انظر «ألمانيا ومصالحها» الايكونوميست، ٢٠ نوفمبر، ١٩٩٣، ص ص ١٩ - ٢٣.

٨ - ارتفع العلم الجديد لاتحاد دول غرب أوروبا الدفاعى لأول مرة على سفن تجوب بحر الأدرياتيكى لكى تنفذ العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على صربيا. ورغم أن العلاقة بين الاتحاد وحلف شمال الأطلنطى لم تحدد بوضوح بعد - هل سيكون بديلا من الآخر أم قوة معدلة داخل مجال عمله؟ - فإن عملية صربيا ينظر إليها كبداية لعهد جديد رغم أن الخلاف الأوروبى حول يوجوسلافيا السابقة كبير. ولتقديم أشمل حول هذه القضية انظر ديتر مانك، «مقاييس الأمن الأوروبى» (باريس : معهد دراسات الأمن، اتحاد دول غرب أوروبا، ١٩٩٣).

٩ - المواقف العامة حول القضايا السياسية يسهل غالبا على الزعماء الأوروبيين الوصول إليها بسهولة بعد لقاءات تمهيدية مضنية على المستويات البيروقراطية الأدنى. وترجمة هذه المبادئ العامة إلى سياسات فعلية هو أكثر اشكالية. فمثلا عندما قررت فرنسا وقف كل أشكال الحوار مع إسلاميى الجزائر كانت الدول الأخرى عازفة عن اتباعها. وعندما قررت كل من فرنسا وألمانيا حظر أنشطة حزب العمال الكردى فى بلديهما نسقا بنجاح حملتهما على هذا التنظيم. والوصول إلى سياسة عامة حول قضايا الأمن المتعلقة بالشرق الأوسط أيسر كثيرا من القضايا الدبلوماسية التى قد يكون لها آثار سلبية على علاقات التجارة الأوروبية مع المنطقة.

١٠- انظر : أطباء بلا حدود، سكان فى خطر (باريس: هاشيت، ١٩٩٢) . تعرف الحركة نفسها كعضو فى «الحزب الوحيد المناوئ لسقوط الايديولوجيات : التضامن».

١١- لاكروا، ٢٤ ابريل ١٩٩٣.

١٢- انظر أيضا ديفيد ماكدويل، أوروبا والعرب : خلاف أم اندماج؟ (لندن: المعهد الملكى للشؤون الدولية، ١٩٩٢)، ص٢٢.

١٣- كانت وجهات نظر الحكومة الأمريكية حول هذه المسألة عادة ما يعبر عنها ادوارد جيرجيان عندما كان مساعدا لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى. انظر جلسته الاستماعية أمام لجنة الشؤون الخارجية فى ٩ مارس ١٩٩٣، فى ديبارتمنت أوف ستيت ديسباتش، ١٥ مارس ١٩٩٣، ص ص ١٤٩ - ١٥٢.

١٤- انظر ماكدويل، أوروبا والعرب، ص ٢٦. ولمنهج مقارنة ممتاز حول ردود الأفعال الأوروبية على هذه المشكلة، انظر: العصور الحديثة، يوليو - أغسطس ١٩٩١.

١٥- تم توثيق ذلك بوضوح فى استطلاع حول فرنسا وانجلترا عارض ٥٥٪ من المشاركين فيه منح لجوء سياسى للجزائريين الذين قد يهربون من بلدهم عقب تولى الجبهة الاسلامية للإنقاذ الحكم، الاكسبريس، ١٠ فبراير، ١٩٩٤، ص ص ٥٨ - ٧٧.

١٦- انظر، لوموند، ٢ فبراير ١٩٩٣، لاقتباسات من خطاب أرسله إمام مسجد باريس إلى الرئيس ميتران يحتج على ما أسماه «اجراءات لعدم تسامح مسجل». انظر أيضا بول كويل، وزير سابق للداخلية، فى لوموند، ١٧ ديسمبر ١٩٩٢.

عدد المسلمين المقيمين فى فرنسا مختلف عليه عادة. يشير تقرير رسمى نشره فى مايو ١٩٩٣ مجلس هات HAUT للتكامل أن ١,٧ مليون مسلم أجنبى يقيمون الآن فى فرنسا مقارنة بنحو ٤٠٠ ألف مواطن فرنسى مسلم ومن ٤٠٠ إلى ٨٠٠ ألف فرنسى شاب من أصل مسلم (أو ربما مؤمنين). وبينما تحاول فرنسا الآن بقبضة قوية منع إسلاميى شمال إفريقية من محاولة تعبئة المسلمين فى فرنسا وألمانيا حيث يعيش نحو ٢,٥ مليون مسلم فإن عليها أن تتعامل مع التشدد الايرانى التركى. وللزعيم الروحى الايرانى على خامنئى «ممثل خاص» لغرب أوروبا هو حجة الاسلام أنصارى المقيم فى هامبورج. بينما يمثل «الاسلاموية» التركية أساسا كمال الدين هوك أوغلو رئيس المركز الإسلامى فى كولونيا. والعديد من الحكومات الأوروبية تنتقد ألمانيا لما عرف عنها من تهاون مع النشاطات الإسلامية على أرضها.

١٧- فيما يتعلق بحرب الخليج على سبيل المثال فإن الفرق بين رد الفعل اليابانى ورد الفعل الأوروبى السائد والمسيّس بدرجة عالية، كان شديد الوضوح. انظر ماسورو تاماموتو، «أثر لهيمن : الجدل اليابانى حول أزمة الخليج»، مجلة سياسة العالم، مجلد ٨ عدد ١ ، شتاء ١٩٩٠ - ١٩٩١، ص ٩٥.

١٨- هذه السياسة التجارية هى أبعد عن أن تكون ذات علاقة خاصة بالشرق الأوسط. وفى نوفمبر ١٩٩٣ فى أثناء زيارة المستشار هلموت كول للصين التى وقع فيها على عقود بقيمة ٤٠ مليار دولار أدهش شركاءه الأوروبيين بدعوته الزعماء الصينيين لزيارة ألمانيا فى تعارض واضح مع القواعد الخاصة للاتحاد الأوروبى التى صدرت بعد أحداث ميدان تيانانمين.

١٩- بشارة خضر، أوروبا والوطن العربى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ص ١٩٣ - ١٩٥، ودودة بدران، العرب والمجموعة الأوروبية، المجلة العربية للدراسات الدولية، مجلد ٤ عدد١-٢، شتاء - ربيع ١٩٩٣.

٢٠- المفوضية العامة للتخطيط، أوروبا وفرنسا والمتوسط .

٢١- المصدر السابق.

٢٢- الايكونوميست، ١٠ ديسمبر ١٩٩٢.

٢٣- كان الحوار العربى الأوروبى هو محاولة انطلقت بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣ لمناقشة المعونة الاقتصادية ذات العلاقة والقضايا السياسية، فى اطار الاتحاد الأوروبى والجامعة العربية.

٢٤- انظر : خضر، أوروبا والوطن العربى، ص ١٨٧ ، بدران، العرب والمجموعة الأوروبية، ايان جولدن، السياسات الزراعية لبلدان المنظمة الأوروبية للتجارة والتنمية وآثارها على بلدان شبه الجزيرة العربية، مجلة التعاون الاقتصادى بين البلاد الاسلامية، ١٣ (يناير ١٩٩٢).

٢٥- انظر الورقة التى قدمتها وزارة النفط السعودية فى مايو ١٩٩٢ للاجتماع الكويتى الأوروبى الخليجى (بلا تاريخ).

كانت الكتلة الأوروبية مرتخية جدا كما أقرت بذلك فى قضية التنسيق مع مجلس التعاون الخليجى الذى هو مصدرها الاقليمى الرئيسى لواردات الطاقة، قبل أن تقترح الضريبة الاقتصادية المشهورة. هذا ما جعل الضريبة بمثابة اعلان حرب من جانب مصدرى الخليج. ومن ناحية أخرى فإن الميثاق الأوروبى للطاقة معنى أساسا بالاتحاد السوفيتى السابق وهو ما ضاعف من عدم رضاء مجلس التعاون الخليجى. انظر: المفوضية العامة للتخطيط، أوروبا وفرنسا والمتوسط، ص ص ٣٢ - ٣٣.

٢٦- انظر برونو ايتين، فرنسا والاسلام (باريس : هاشيت، ١٩٨٩)، ص ص ٥٢ - ٥٣، جيل كيبل، ضواحى الإسلام (باريس : سوى، ١٩٨٧)، ريميه لوفو وجيل كيبل، محرران، المسلمون فى المجتمع الفرنسى (باريس : دار نشر ف. ن. س . بى ، ١٩٨٨)، ص ص ٢٧- ٣٨ و٦٥ - ٧٦، انظر أيضا كاترين ويتول دى ويندن، وهم الاندماج المستحيل للمغاربة، بانوراميات، ربيع ١٩٩١، ص ص ٤٨ - ٥٤.

٢٧- خضر، أوروبا والوطن العربى، وبدران، العرب والمجموعة الأوروبية.

٢٨- يميل المغاربة إلى المبالغة فى تقدير المنافسة بين القوى الغربية فى الجزء الخاص بمنطقتهم من العالم. وبالرغم من أن فرنسا كانت هى السائدة لقرن أو يزيد فإن فرنسا المعاصرة أكثر من راغبة فى المشاركة فى العبء المغاربى مع الأعضاء الآخرين فى الاتحاد الأوروبى وفى التشاور مع الولايات المتحدة حول سياسات هذه المنطقة. إن اللعب ببلد غربى ضد آخر يفترض مسبقا أن المنطقة هى بالفعل محل تنافس المتنافسين. ولكن المغرب ينظر اليه أكثر فأكثر كعبء أكثر منه كرصيد.

٢٩- الحياة، ١٥ يوليو ١٩٩٣.

٣٠- خضر، أوروبا والوطن العربى، ص ١٩٣.

٣١- انظر جيرد نانمان، محرر، الشرق الأوسط وأوروبا : مدخل لمجتمعات متكاملة (لندن، الأمانة الفيدرالية للتعليم والبحث، بروكسل، جمعية الدراسات السياسية عبر الأوروبية، ١٩٩٢)، مذكرة.

٣٢- ميشيل جيه. برينر، الجماعة الأوروبية: ثقة مفقودة، مجلة سياسة خارجية، عدد ٩١، صيف ١٩٩٣. وانظر لآراء مماثلة فى تشاؤمها بل وأكثر منها فى الولايات المتحدة الأمريكية، جورج روس، ما بعد ماستريخت: خيارات صعبة أمام أوروبا، مجلة السياسة العالمية، مجلد ٩، عدد ٣، صيف ١٩٩٢، وولتر جولدستاين، أوروبا بعد ماستريخت، مجلة شؤون خارجية، مجلد ٧١، عدد ٥، شتاء ٩٢-١٩٩٣، وسلسلة المقالات الخمس فى النيويورك تايمز، ٩ - ١٣ أغسطس ١٩٩٣.